الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –
كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي بعنوان:

دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية
(دراسة حالة مؤسسة ملبنة الساحل لولاية – مستغانم)

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الاستاذ(ة):

- خطيب قلفاط دنيا زادا
- حمو فتيحة

د. مرسلي حليمة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. دندن فتحي حسان	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	رئيسا
د. مرسلي حليمة	أستاذة مساعد	جامعة مستغانم	مقررا
د.بن زازة منصورية	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 – 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من كلل العرق جبينه، ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بصبري والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا، من بذل الغاه والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي والدي العزيز، إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت ليا الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا. أمي العزيزة، إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عرضي بهم فكانوا لي نبيع ارتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرتي عيني، إلى إخواني و أخواتي الغاليين لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق، للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين، لأصحاب الشدائد والأزمات، إلى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة. إليكم عائلتي ،

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته، ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى، الحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا ،و يعينني أينما كنت، فمن قال أنا لها،مالها، فأنا لها، رغما عنها، أتيت بها.

فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين.

تقدير والشكر

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد وإمام المرسلين

وقدوتنا،اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت ربي إن شئت تجعل الصعب سهلا أما بعد:

إن تجد عيبا سدا خللا

جل من لا عيب فيه وعلا

تكمن لذة العمل في تذوق طعم التعب والعناء وكم هو جميل لو نعترف بجميل من كان لهم فيه الفضل

بإتمامه وإخراجه على الشكل المرغوب فيه، من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فالشكر موصول إلى:

الدكتورة المشرفة مرسلي حليمة

و الشكر إلى اللجنة المناقشة

كل من لم يبخل علي بيد المساعدة

لكم مني كل التقدير والاحترام

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

الفهرس

البيان	الصفحة
إهداء	
تشكرات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الخلفية النظرية للرقابة الداخلية والقوائم المالية	
المبحث الأول:مدخل عام للرقابة الداخلية	1
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية	4
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية	5
المطلب الثالث:مكونات وأنواع الرقابة الداخلية	9
المطلب الرابع: خصائص نظام الرقابة الداخلية	9
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية	12
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وشروط إعدادها	12
المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية و أهدافها	13
المطلب الثالث: خصائص القوائم المالية	17
المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية	17
الفصل الثاني: أثر نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية	
المبحث الأول: فعالية نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية	**23**
المطلب الأول: أثر الرقابة الداخلية على القوائم المالية	**24**
المطلب الثاني: طبيعة المعلومات الخاصة بالرقابة الداخلية على القوائم المالية	**25**
المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بجودة القوائم المالية	**26**
المبحث الثاني: مساهمة أبعاد الرقابة الداخلية على إضفاء مصداقية القوائم المالية	30
المطلب الأول: دور الفحص المحاسبي في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية	30

المطلب الثاني: أثر التحقيق المحاسبي على صلاحية القوائم المالية النهائية	32
المطلب الثالث: مدى إثبات التقرير المحاسبي على سلامة القوائم المالية	34
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمللبنة الساحل لولاية مستغانم	
المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة	38
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة	38
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة ووظائفها	40
المطلبالثالث: الهيكل التنظيمي، مهامه وأهدافه	41
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة معطيات مؤسسة giplait	44
المطلب الأول: مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة	44
المطلب الثاني: تحليل نتائج أسئلة المقابلة	47
المطلب الثالث: مثال لتوضيح دور الرقابة الداخلية في تقييم جودة القوائم المالية	48
خاتمة عامة	55
قائمة المراجع	58
قائمة الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم 1	مكونات الرقابة الداخلية	7
رقم 2	المستخدمون للقوائم المالية واحتياجاتهم	15
رقم 3	الميزانية المالية المختصرة لملبنة الساحل لولاية مستغانم 2019-2020	48
رقم 4	جدول حساب النتائج لملبنة الساحل لولاية مستغانم 2019-2020	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم 1	أهداف نظام الرقابة الداخلية	5
رقم 2	خصائص نظام الرقابة الداخلية	14
رقم 3	أهداف القوائم المالية	16
رقم4	العلاقة بين القوائم المالية الأساسية	19
رقم 5	تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام	26
رقم 6	العلاقة بين الرقابة الداخلية والمخرجات المحاسبية من خلال مكونات الرقابة الداخلية	29
رقم 7	الهيكل التنظيمي لشركة ملبنة الساحل لولاية مستغانم	44
رقم 8	المخطط البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة giplait للفترة 2019–2020	49

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
رقم 1	الميزانية المالية لمؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم 2019-2020
رقم2	جدول حساب النتائج لمؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم 2019-2020
رقم3	القوائم المالية لمؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم2019-2020

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية إحدى أهم الوظائف الأساسية في المؤسسة هدفها خدمة الإدارة ومساعدتها في القيام بأعمالها وبالرغم من ارتباط الوظائف الإدارية ببعضها البعض إلا أن لوظيفة الرقابة أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها الاطمئنان إلى حسن استخدام القوائم المالية، حيث ترتكز أية إدارة في أي مؤسسة على نظام الرقابة الداخلية باعتبارها نظاما يساعد في تحقيق أهدافها وكذلك الالتزام بمسؤولياتها، بالإضافة إلى ذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، فهو يعمل على توفير الحماية لعملية إنتاج المعلومة المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار والائتمان.

كما يساعد نظام الرقابة الداخلية في زيادة الثقة في القوائم المالية والتقليل من مخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم ولقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية والمالية أن القوائم المالية تعتبر الركيزة الأساسية لأي مؤسسة اقتصادية وذلك لأهميتها بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في عمليات التنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات، حيث تعد من أهم أدوات الإدارة المالية التي تساعد المؤسسة على تحليل وفهم الأوضاع المالية للمؤسسة وكفاءة إدارتها الهادفة إلى النمو والتوسع، حيث تكمن أهمية القوائم المالية في عمل المدقق الداخلي وتساعد على تسطير برنامج العمل داخل المؤسسة، وأيضا تحمي أصولها وممتلاكاتها من الاختلاس والتلاعبات، لا يمكن إنكار الأهمية الكبيرة للقوائم المالية في الدفع بالمستقبل الاقتصادي للمؤسسة،كان لابد للإدارة من إتباع الوسائل والإجراءات التي تسمح لها بتحسين جودة القوائم المالية.

ونظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة وتحسين جودة القوائم المالية جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق سوف سنتعرض إلى الإشكالية التالية كما يلي:

ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية؟

- **الأسئلة الفرعية:**

هذه الإشكالية بدورها تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بنظام الرقابة الداخلية؟
- ما مدى أهمية نظام الرقابة الداخلية؟
- ما طبيعة العلاقة التي تجمع بين الرقابة الداخلية وجودة القوائم المالية؟

فرضيات البحث:

- نظام الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية أو مجموعة من الأساليب التي تعتمدها المؤسسة في تحقيق أهدافها.
- أهمية الرقابة الداخلية هي التي تساعد وتنظم المعلومات وتكشف الأخطاء وجميع المشاكل التي تعيق تحقيق أهداف المؤسسة.
- طبيعة العلاقة تكاملية حيث ترتبط جودة القوائم المالية بمدى وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة وإنما يعود إما لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:**

- يندرج هذا الموضوع ضمن ميولاتنا الشخصية وقناعتنا بطرحه، كونه يضم جميع المعلومات التي قمنا بدراستها في تخصصنا الجامعي.
- أشد انتباهنا هذا الموضوع كونه ساعدنا في التفريق بين الدراسة الجامعية والدراسة الميدانية وفهم تخصصنا أكثر.

- **الأسباب الموضوعية:**

- الضعف الذي تعانيه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال نظام الرقابة الداخلية.
- يعتبر هذا الموضوع من بين الدراسات التي لازالت تطرح حاليا بين المهنيين والباحثين ولازالت تعرف تطورات جديدة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج بصفة عامة دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المالية المحاسبية والمالية وأيضا تبيين مدى مساهمة هذا النظام في التقليل من التلاعبات واكتشاف أخطاء الإدارة.

أهداف الدراسة:

- إعطاء فكرة عامة حول نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال إبراز مفهومها وأنواعها، ودورها فيتحقق أهداف المؤسسة.
- التعرف على مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.
- محاولة إعطاء رؤية عامة حول القوائم المالية من خلال تحديد نظري لها وكذا دورها في تحديد صورة ومكانة المؤسسة.
- توضيح العلاقة المتكاملة التي تربط بين الرقابة الداخلية والقوائم المالية من جهة والأداء من جهة أخرى.

- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية واختيار صحة الفرضيات وتحقيق الأهداف سنتبع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات، حيث أن هذا المنهج يهدف إلى تبسيط المعلومات والأفكار التي تحتويها من جهة أخرى في الفصل الأول والثاني، كما سنحاول إسقاط الجزء النظري من الدراسة على الفصل التطبيقي، وذلك بالاعتماد على المقابلة هذه الأخيرة تمت مع مجموعة من الموظفين لهم علاقة بموضوع الرقابة وبموضوع المحاسبة المالية، وذلك لدراسة أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة ميدانية في مؤسسة **ملبنة الساحل لولاية مستغانم تنتج مادة الحليب ومشتقاته Giplait**.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية خلال 30يوم في الفترة الممتدة من 28-01-2024 إلى 28-02-2024.

صعوبات الدراسة:

خلال معالجتنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والمتمثلة في ما يلي:

- **الجانب النظري:**

- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالموضوع.
- صعوبة الدمج بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.
- النقص الملحوظ للمراجع باللغة العربية.

- **الجانب التطبيقي:**

- صعوبة العثور على مؤسسة تهتم بنظام الرقابة الداخلية.
- صعوبة التعرف على المصالح المختصة بإعداد القوائم المالية وجمع المعلومات منها.

- **الدراسات السابقة:**

1- **خلادي راضية، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات،** مجلة أراء الدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، أفلو، الجزائر، المجلد02، العدد02، السنة 2020

- **الإشكالية:**

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وما هي انعكاساتها على حوكمة الشركات؟

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على المراجعة الداخلية ومعرفة دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التعرف على انعكاسات ذلك على حوكمة الشركات.

- **نتائج الدراسة:**

– تقييم نظام الرقابة الداخلية يعد أمر ضروريا بالنسبة للمراجعة الداخلية ولخارجية، وهذا لتقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

– تقوم المراجعة الداخلية بإضفاء قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبحت تقوم بأدائها في إطار حوكمة الشركات والتي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها وتقويم نظام الرقابة الداخلية.

2 – **مسعود كسكس، التدقيق المحاسبي كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية،** أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة غرداية،2020.

- **الإشكالية:**

إلى إي مدى يمكن للتدقيق المحاسبي للحد من ممارسة إدارة الأرباح وتحسبين جودة القوائم في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

- **أهداف الدراسة:**

– معرفة أثر ممارسة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية لتوجيه الأرباح المعلن عنها.

– مساهمة ممارسي مهنة التدقيق في الجزائر في الحد من إدارة الأرباح ودورها في تحسين جودة القوائم المالية.

– مساهمة ممارسي مهنة التدقيق في الجزائر في الحد من إدارة الأرباح ودورها في تحسين جودة القوائم المالية.

- **نتائج الدراسة:**

– مسؤولية مدقق الحسابات تزداد من خلال زيادة مرونة السياسات المحاسبية في الأنظمة المحاسبية من خلال الأرباح المعلن عنها من قبل معدي القوائم المالية وبالتالي التأثير على جودة التدقيق المحاسبي.

– كما أسفرت الدراسة الميدانية (الاستقصائية)، أن لممارسات إدارة الأرباح تأثير على جودة القوائم المالية وبالتالي التأثير على جودة التدقيق المحاسبي وهذا سحب رأي العينة من مدققي الحسابات.

3 - **بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، جامعة سطيف، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتدقيق، 2015.

- **الإشكالية:**

هل ساهمت التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؟

- **أهداف الدراسة:**

- تقديم دراسة مفصلة عن تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض القوائم المالية وتقييم بنود القوائم المالية.

- تقييم مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية.

- **نتائج الدراسة:**

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي جعل القوائم المالية أكثر تجاوبا مع احتياجات المستخدمين وأكثر اعتمادية من قبلهم، كما ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في جعل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أكثر قدرة على تحقيق إفصاح محاسبي قوي.

- إن القواعد والمبادئ والمفاهيم التي على أساسها يتم إعداد وعرض القوائم المالية خلال النظام المحاسبي المالي متوافقة مع أغلبية ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية رغم الغموض الذي يحيط ببعض الجوانب المحاسبية، وعدم كفاية شرح بعض المفاهيم وقواعد المعالجات المحاسبية.

هيكل الدراسة:

قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول دراسة الخلفية النظرية للرقابة الداخلية والقوائم المالية، وتم تقسيمه إلى مبحثين، الأول يتطرق إلى ماهية الرقابة الداخلية والثاني يتناول مفاهيم أساسية حول القوائم المالية، أما الفصل الثاني يتناول أثر نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية وتم تقسيمه إلى مبحثين، الأول يتناول فعالية نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية، والثاني يتطرق إلى مساهمة أبعاد الرقابة الداخلية على إضفاء مصداقية القوائم المالية، وفي الفصل الأخير وهو الفصل الثالث فيعالج دراسة ميدانية داخل مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم والذي قسم بدوره إلى مبحثين، الأول يتناول تقديم الشركة محل الدراسة، والثاني يتطرق إلى تحليل ومناقشة معطيات مؤسسة **giplait**.

الفصل الأول: الخلفية النظرية للرقابة الداخلية والقوائم المالية

مقدمة:

من بين الأمور التي تواجهها المؤسسة هي الأخطاء التي تحدث من عدم التطبيق الجيد للعمليات الداخلية دون كشفها وتصحيحها في الوقت المناسب وهذا ما يؤثر سلبا على مركزها وتقييمها في السوق، ولتجنب هذه الوقائع لجأت المؤسسة إلى تطبيق نظام الرقابة الداخلية، حيث تتولى كل مؤسسة في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية والنتائج التي حققتها خلال الفترة والتدفقات النقدية التي دخلت والتي خرجت منها. فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونهم في الوقت المحدد، إضافة إلى فوائد تلك الديون وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم لا وننسى احتياجات المسيرين أيضا لكم هائل من المعلومات من أجل اتخاذ القرارات وأفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل عام للرقابة الداخلية؛

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية.

المبحث الأول: مدخل عام للرقابة الداخلية

تمهيد:

تعد الرقابة إحدى الدعائم الأساسية في المؤسسة الاقتصادية كونها عملية ديناميكية مستمرة تتطلب إجراءات مدروسة من أجل ضمان التماشي مع الخطط التي تعتمد عليها المؤسسات في سير أعمالها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

الأصل في التعريف أن يكون جامعا مانعا، إلا أنه ليس من اليسير وضع تعريف محدد للرقابة الداخلية، قد تفاوتت تعريفاتها من فترة إلى أخرى ومن شخص إلى آخر ويمكن بيان ذلك من خلال التعاريف التالية:

التعريف الأول: حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية 1936 عرفها بأنها: "الإجراءات والطرق المستخدمة في المنشأة للمحافظة على النقدية والأصول الأخرى للمنشأة واكتشاف الأخطاء والمحافظة على دقة السجلات".

التعريف الثاني: حسب المعيار الدولي رقم (400) عرف نظام الرقابة الداخلية بأنها: "كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة المنظمة وكفاءة العمل المتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب".

التعريف الثالث: حسب المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات بفرنسا (CNCC) نظام الرقابة الداخلية هي "مشكل من مجمل الإجراءات والرقابة المحاسبية وما يليه والتي تقوم الإدارة بتعريفها وتطبيقها وحراستها تحت مسؤوليتها من أجل التحقق من:

- حماية الأصول؛
- مصداقية وصحة التسجيلات المحاسبية والحسابات السنوية الناتجة عنها؛
- التسيير المنتظم وبنجاعة لعمليات المؤسسة؛
- تطابق القرارات مع سياسات الإدارة[1].

التعريف الرابع: هي عملية ينفذها مجلس إدارة المؤسسة والإدارة وغيرهم من الموظفين، وتهدف إلى توفير ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات وإعداد التقارير و الإمتثال2.

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، نظام الرقابة الداخلية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان،2020 ص 139 - 141.

[2] Financial Statements, HOW Useful Is It for Banks to Analyze, P1488.

ومن التعاريف استنتجنا تعريف عام للرقابة الداخلية بأنه نظام الفحص والتدقيق الداخلي المطبق من قبل إدارة المنشأة للمحافظة على أصول المنشأة والتأكد من صحة البيانات المحاسبة وزيادة الكفاءة الإنتاجية[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية

1 – أهمية الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة من الوظائف الرئيسية للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف والخطط الاقتصادية، حيث لا تقل الأهمية عن التخطيط وتساعد الرقابة الإدارة فيما يلي:

- **التعامل مع المشكلات في حالات عدم التأكد:** عادة ما يكون هناك عوامل بيئية تحدث تغييرات مستمرة، مثل حالات عدم التأكد على المنتج الإلكتروني أو كمية المواد الخام المتوفرة، لذلك تحتاج الإدارة إلى نظام رقابي فعال لكشف الانحرافات وتصحيحها ومتابعة أنشطتها وتحقيق أهدافها.
- **الكشف عن الانحرافات والمخالفات:** تساعد الرقابة الإدارة في الكشف المبكر عن بعض الانحرافات والأشياء الغير العادية، مثل عيب ما في المنتج، ارتفاع في التكاليف.
- **تحديد الفرص:** تتمثل هنا أهمية الرقابة للإدارة في مساعدتها في تحديد الفرص الاستثمارية المستقبلية، تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها بشكل سليم ووضع استراتيجيات تجارية.
- **التعامل مع الحالات المعقدة وإدارتها:** تعمل الرقابة على إدارة المواقف الصعبة التي قد تواجهها الإدارة بسبب اتساع حجم النشاط وحجم المنشأة وارتباطها بمشاريع وعمليات كبيرة.
- **لامركزية السلطة:** في حالة وجود نظام رقابي قوي وفعال يعطي هامش أمان للإدارة بتفويض الصلاحيات للمستويات الإدارية الأقل.

2– أهداف الرقابة الداخلية:

لنظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف وجميعها تصب في مصلحة الشركة والإدارة حيث تساعدهم بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق الأهداف، والهدف الرئيسي لنظام الرقابة الداخلية هو التوفيق بين التصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية وقد تمثلت في ما يلي:

– حماية الأصول من السرقة والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام؛

– التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها؛

– رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفعالية للموارد الاقتصادية؛

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، مرجع السابق ص 139 – 141.

- العمل على تشجيع الالتزامات بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة في المنشأة؛
- الكشف عن الأخطاء التي قد تقع فيها الإدارة والمرؤوسين؛
- الفصل بين اختصاصات ومسؤوليات الموظفين؛
- الإجراءات السليمة للعناية بالأصول والسجلات ووقايتها[1].

والشكل المقابل يوضح أهداف نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

الشكل رقم(1): أهداف نظام الرقابة الداخلية

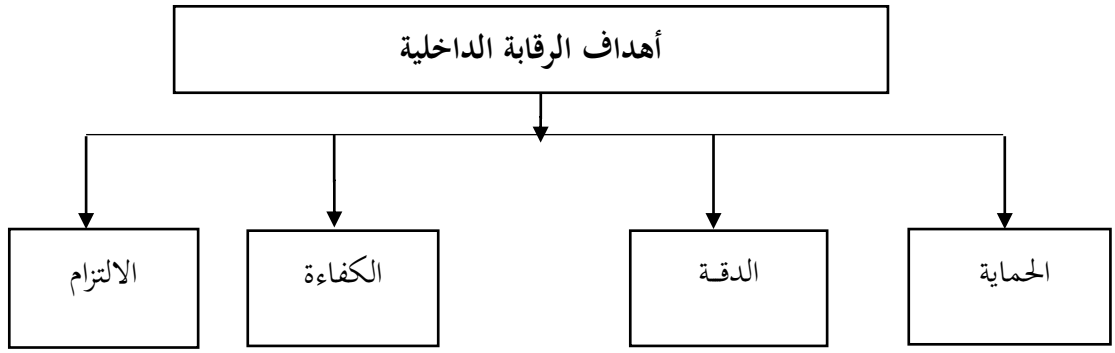

المصدر: عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السريا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص34.

ونستنتج كأهداف عامة للرقابة الداخلية والتي نعرضها في العناصر التالية[2]:

– أهداف العمليات: التي تتعلق بفعالية وكفاءة العمليات.

– أهداف عمليات المؤسسات: بما في ذلك أهداف الأداء التشغيلي والمالي.

حماية الأصول من الخسارة.

–أهداف إعداد التقارير: وتتعلق هذه الأهداف بالشؤون المالية والداخلية والخارجية و التقارير غير المالية وقد تشمل الموثوقية وحسن التوقيت و الشفافية.

[1] محمد حيدر موسى شعت، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، مذكرة ماجيستر المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2017 ص28-30.

[2] Internal ControlIntegrated Frameworkk P2

المطلب الثالث: مكونات وأنواع الرقابة الداخلية

1- مكونات الرقابة الداخلية: يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لابد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي:

- بيئة الرقابة؛
- عملية تقييم المخاطر؛
- عملية المعلومات والاتصال؛
- إجراءات الرقابة؛
- متابعة ضوابط الرقابة الداخلية.

الجدول رقم (1): يوضح مكونات الرقابة الداخلية

المكونات	وصف المكون	عناصر المكون
بيئة الرقابة	التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام والإدارة العليا والمديرين وملاك المنشأة والمرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	– النزاهة والقيم الأخلاقية. – الالتزام بالكفاءة. – المسئولين عن حوكمة المنشأة. (مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة) – فلسفة الإدارة ونمط التشغيل. – الهيكل التنظيمي. – تخصيص السلطة والمسؤولية. – سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقييم مخاطر الإدارة	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقا للإطار الدولي للتقرير المالي	تأكيد الإدارة (الوجود، الاكتمال التقييم، العرض والإفصاح، القياس والحدوث)
نظم المعلومات المحاسبية والاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب وتسجيل والتقرير عن عمليات المنشأة بالإضافة للاحتفاظ بالمساءلة المحاسبية عن الأصول المرتبطة	أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات (الاكتمال، الدقة، التبويب، التوقيت، الترحيل، التلخيص)
أنشطة الرقابة(إجراءات الرقابة)	السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	– الفصل الكافي للواجبات. – الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة(ضوابط الرقابة الخاصة بالكمبيوتر) – المستندات والسجلات الكافية.(الضوابط العامة على الكمبيوتر) – الرقابة المادية على الأصول والسجلات. – الاختبارات المستقلة على الأداء.
المتابعة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فعالية تصميم وتشغل هيكل الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مستهدف منها ويتم تعديلها عندما يكون ذلك مطلوبا.	غير واجبة التطبيق

المصدر: أمين السيد أحمد، التطور الحديث في المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 260.

ويقدم الجدول رقم (1) مزيدا من التفصيل عن مكونات الرقابة الداخلية لكل مكون ووصف له، ويتعين ألا يتم التعامل مع عملية تقييم المخاطر على أنها مكون منفصل تماما حيث يتم تقييم المخاطر في كافة المكونات الأخرى مخاطر بيئة الرقابة، مخاطر نظام المعلومات، مخاطر نقص إجراءات الرقابة والمخاطر الناتجة في غياب المتابعة الكافية[1].

2- أنواع الرقابة الداخلية:

تتمثل أنواع الرقابة الداخلية في:

- **الرقابة الداخلية المحاسبية:** تهتم بحماية كل من الأصول والسجلات المحاسبية بالإضافة إلى التأكد من الحصول على بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها، ولتحقيق ذلك يتعين الاهتمام بتلك الأساليب الرقابية عن طريق دراستها وتقييمها وبتزويد تلك الأساليب الرقابية بمراجع معقولة من التأكد من التالي:

- تنفيذ العمليات المالية وفقا للسياسة العامة للشركة؛
- حماية الأصول واستخدامها في حدود النطاق الذي تضعه الإدارة؛
- حماية الأصول والسجلات؛

وتشمل على سبيل المثال ميزان المراجعة، قيود التسوية، مذكرات تسوية السجلات.

- **الرقابة الداخلية الإدارية:** تتضمن السياسات الإدارية والخطط التنظيمية والسجلات التي تتعلق جميعها باتخاذ القرارات المتعلقة بالتصريح بتنفيذ العمليات المالية وتوضح ما يلي:

- تنمية الكفاءة التشغيلية؛
- تشجيع الالتزام بسياسة الإدارة؛
- تخفيض احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المؤسسة؛
- البرامج التدريبية للموظفين؛

وتشمل على سبيل المثال تقارير الأداء، الموازنات التخطيطية، دراسة الوقت والحركة.

- **الضبط الداخلي:** ذلك النظام الذي يشمل خطة المنشأة وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات إدارية ومحاسبية، ومن وسائله ما يلي:

[1] وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، جامعة الجزائر3، مذكرة ماجيستر المحاسبة والتدقيق، 2009-2010 ص 24-25.

- مراقبة ذاتية داخل الموظفين؛
- يتم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات؛
- التأمين على الموظفين الذي بحوزتهم عهد[1].

المطلب الرابع: خصائص نظام الرقابة الداخلية

ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، حيث يعتبر نظاما فعال، لأنه يتم التبليغ عن الانحرافات في الوقت المناسب حتى يمكن تصحيحها ومعالجتها في أسرع وقت من أجل تحقيق الهدف المرغوب منه.
- **الموضوعية:** تتضمن الإدارة المالية الكثير من العناصر البشرية، وينبغي أن لا يكون المرؤوس خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية حتى يقوم بعمله بطريقة سليمة، لأن الأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر على الأداء مما يجعله غير سليم.
- **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الوصول إلى معلومات صحيحة ودقيقة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، وكذلك المتابعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات.
- **المرونة:** حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوافر فيه المرونة أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنشأة.
- **الوقت المناسب:** لابد من توافر نظام سليم لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير، عليهم إيصالها في الوقت المحدد.

[1] محمد حيدر موسى شعت، مرجع سابق، ص 29.

- **التكلفة المناسبة:** إن الموازنة بين التكلفة والمردود أمر ضروري حيث يتعين دائما استخدام أنظمة الرقابة التي تتناسب مع الإمكانيات والأهداف المادية للمستخدم المرجوة بتطبيقها.

- **الاستمرارية والملائمة:** وتعني اتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة المنشأة الذي تتم الرقابة عليه، فعندما تكون المؤسسة صغيرة يفضل لها أسلوب رقابة بسيط، على عكس ذلك عندما يكون حجم المؤسسة كبير يتطلب نظام أكثر تعقيدا وملائمة.
- **التكامل:** يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضا تكامل بين النظم الرقابية المستخدمة.
- **السهولة والبساطة والوضوح:** تستوجب خاصية السهولة والبساطة والوضوح عدم المبالغة في استخدام وسائل الرقابة منها التواصل والتعقيد والازدواجية، كما أن الفهم الواضح لأنظمة الرقابة يساعد المرؤوسين في تنفيذ متطلباتها بسهولة ووضوح.
- **التوافق مع الهيكل التنظيمي:** التنظيم باعتباره الأداة الرئيسية للتنسيق ويعد الأساس الذي تقوم عليه الرقابة، والمدير في التنظيم الرسمي هو المركز الذي تتركز فيه وظيفة الرقابة على من يخضع له من المرؤوسين[1].

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، مرجع سابق، ص 217-220.

الشكل رقم 2: خصائص نظام الرقابة الداخلية

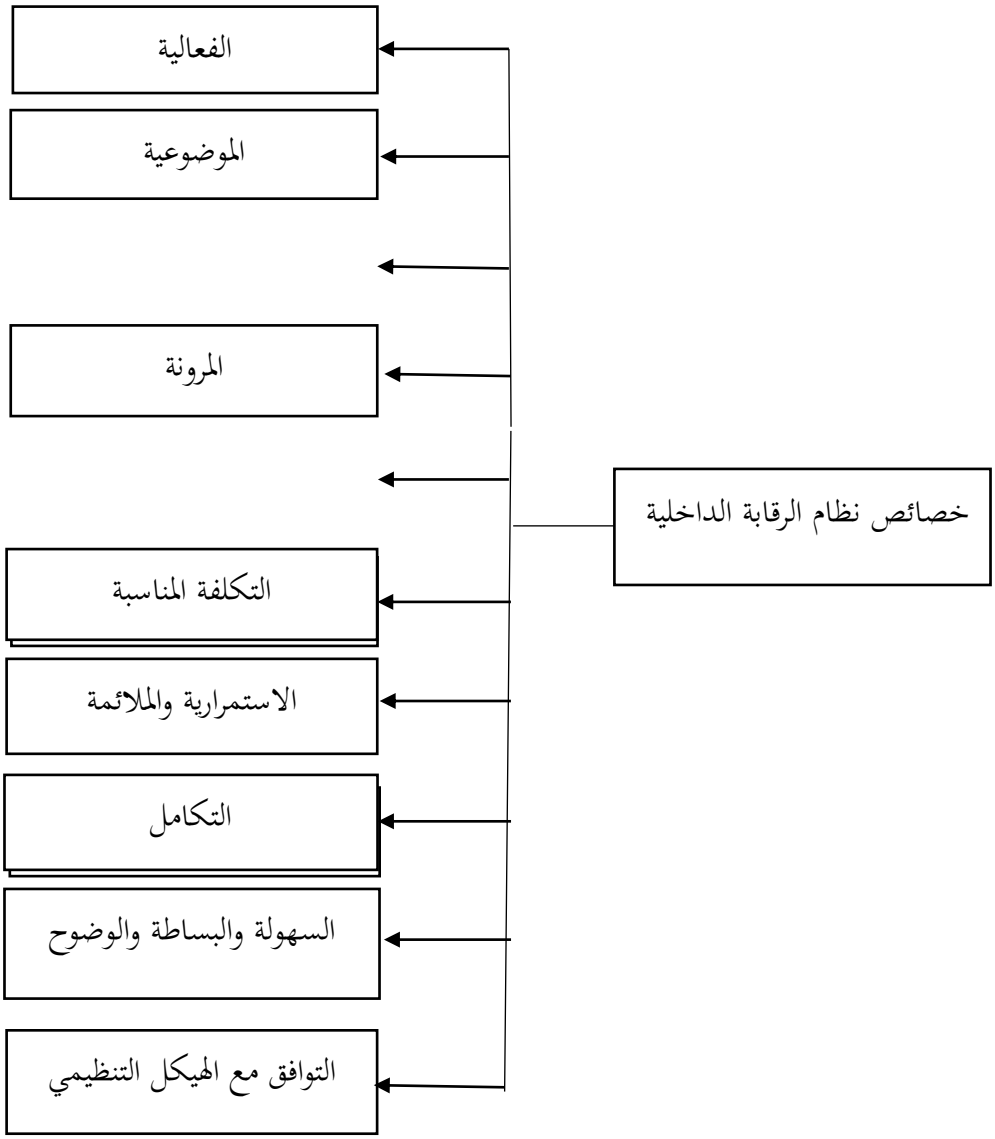

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤلف نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، نظام الرقابة الداخلية، مؤسسة الورق النشر والتوزيع، عمان،2020.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها المؤسسة حوصلة نشاطها في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، حيث تعبر هذه القوائم بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وشروط إعدادها

1 – مفهوم القوائم المالية:

- **التعريف الأول:** مجموعة من الحسابات تتضمن الميزانية، قائمة حساب النتائج، قائمة التدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من القوائم المالية تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي خلال فترة معينة من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].
- **التعريف الثاني:** المنتج النهائي للنظام المحاسبي والجزء المحوري للتقارير المالية تلخص جميع العمليات التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية[2].
- **التعريف الثالث:** تم تعريف القوائم المالية على أنها الشكل المحاسبي للانعكاس على الصورة العامة لسلامة الأعمال ،بما في ذلك التدفق النقدي بيان وبيان الدخل والميزانية العمومية للمؤسسة،كما يمكن توفير أداء المركز المالي والتغيرات للمؤسسة[3].

[1] عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، للمجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة البليدة (2) الجزائر، أكتوبر2020، ص 101

[2] بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف– 2013-2014، ص47.

[3] Financia lStatements, opcit, p1488.

ومن التعاريف أعلاه نستنتج أن القوائم المالية تنتج عن عملية إدخال البيانات والمعلومات ذات الطابع المحاسبي ومعالجتها لإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة، تعرض في شكل جداول وملحقات تستخدمها أطراف معينة لاتخاذ قرارات مناسبة[1].

[1] العزلي كمال، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة ومالية جامعة فرحات عباس، سطيف،2022 -2023، ص 85.

2 – شروط إعدادها:

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، ومن بين أهم شروط إعدادها نجد:

– القوائم المالية تضبط أو تعد في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

– التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.

– تاريخ الإقفال، العملة المستعملة ومستوى التقريب[1].

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية وأهدافها

تلجأ فئات متعددة كمستخدمين للقوائم المالية التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة حسب ما تحتاجه كل فئة.

1 – الأطراف المستخدمة للقوائم المالية:

حددت هذه الفئات المستخدمة للقوائم المالية كما يلي:

- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى تقدم المنشأة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة.
- **الموظفون:** يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
- **الموردون والدائنون التجاريون:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المنشأة ستكون عميل جيد قادر على تسديد ديونه.
- **العملاء:** يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المنشأة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

[1] إلياس بدوي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجيستر المحاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– 2011–2012 ص 38.

- **المقرضون:** يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة المنشأة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب وفي تقدير عدم تجاوز المنشأة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.
- **الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت:** تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المنشأة بالقوانين ذات الصلة مثل قانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المنشأة وتحديد مدى قدرة المنشأة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للمنشأة في الاقتصاد الوطني.
- **الجمهور:** يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

كما يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين:

- **القسم الأول:** ويشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، وهؤلاء المستخدمون يشملون الملاك الحاليين والمستقبلين، وكذا الدائنين والموردين وإدارة المشروع والسلطات الضريبية والعاملين وكذا المستهلكين.
- **القسم الثاني:** ويشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم في مجال المحاسبة أو لعدم توفر الوقت لديهم لإدارة استثماراتهم.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي[1]:

[1] العزلي كمال مرجع سابق ص 90-91.

جدول رقم (2):يوضح المستخدمون للقوائم المالية واحتياجاتهم

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
المستخدمون ذو المصلحة المباشرة:	(1) القياس الشامل للأداء:
1- المساهمون (الحاليون والمحتملون)	أ- مقاييس مطلقة
2- الدائنون(قصيرة وطويلة الأجل)	ب- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير
3- المديرون	ج- بالمقارنة مع شركات أخرى
4- العاملون	(2) تقييم أداء الإدارة:
5- المستهلكون	أ- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد
6- الموردون	ب- المسؤولية القانونية
7- المنافسون	
المستخدمون ذو المصلحة غير المباشرة	(3) التوقعات المستقبلية:
1- محللي القوائم المالية	أ- الأرباح
2- اتحادات العمال	ب- التوزيعات والفوائد
3- الوكالات والهيئات الحكومية	ج- الإستثمارات
4- الجهات المعنية وصدري المعايير	د- التوظيف
	(4) الحكم على المركز المالي:
	أ- تقييم اليسر المالي
	ب- تقييم درجة السيولة
	ج- تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد
	(5) تخصيص الموارد
	(6) تقييم الديون وحقوق الملكية
	(7) تقييم الإلتزام باللوائح والقوانين
	(8) تقيم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 16.

2 – أهداف القوائم المالية:

الشكل رقم (3): أهداف القوائم المالية

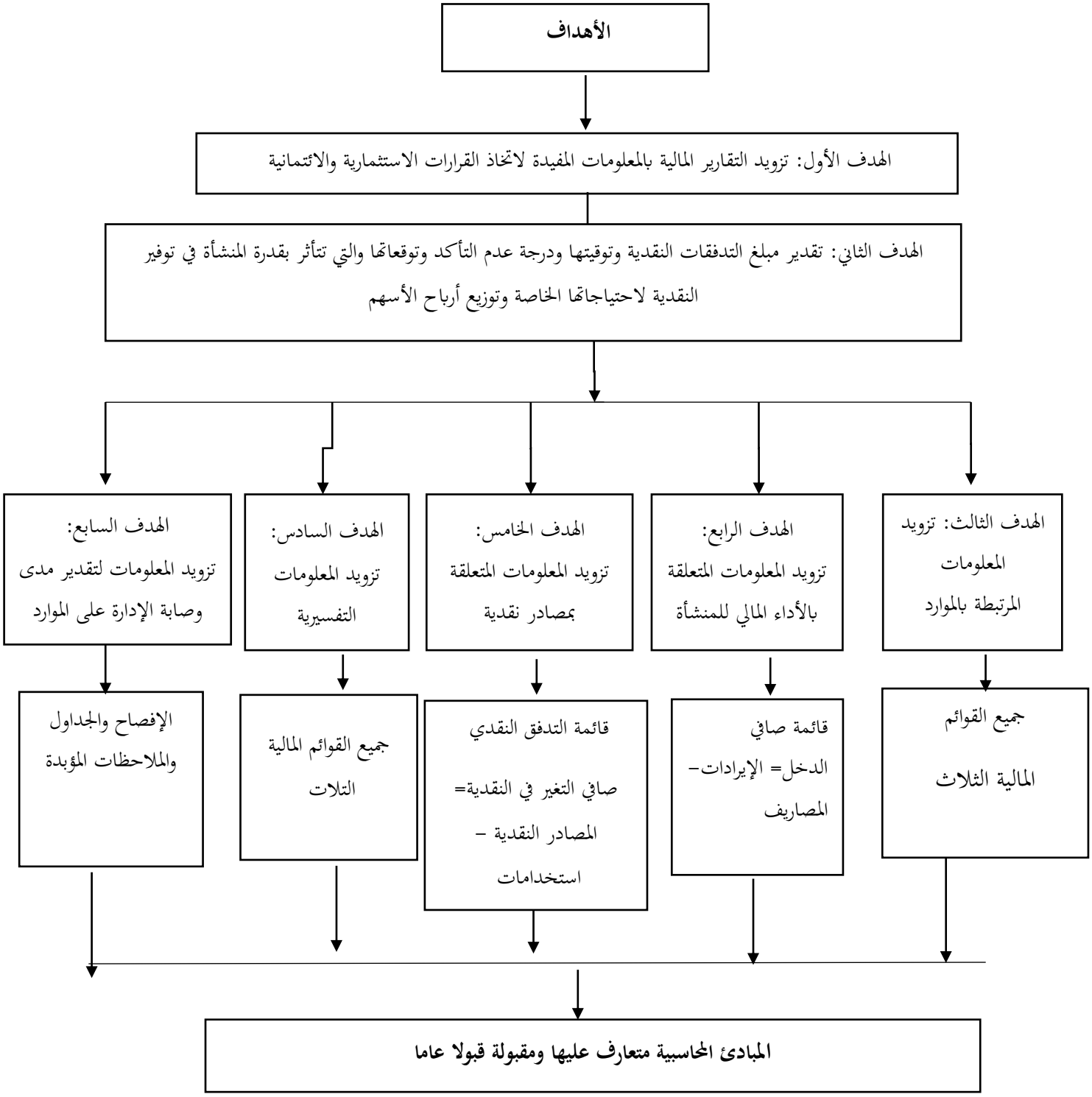

المصدر: حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص94.

المطلب الثالث: خصائص القوائم المالية

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في ما يلي:

- **القابلية للفهم والاستيعاب:**

– لا تكون معقدة؛

– يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.

- **الملائمة والدلالة:**

– حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار؛

– تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.

- **المصداقية والعدالة:**

– يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث؛

– أن تكون كاملة خالية من الأخطاء ولحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.

- **القابلية للمقارنة:**

– قابلة للمقارنة مع الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في لمركز المالي [1].

[1] بن فرج زوينة، مرجع سابق، ص49.

المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية:

تقسم القوائم المالية (الكشوف المالية) إلى القوائم المالية الأساسية والقوائم المالية الملحقة ما يلي:

1 – القوائم المالية الأساسية:

ففي الجزائر نص القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي في المادة 25 منه "تعد الكيانات التي تدخل في مجال القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة:

- **الميزانية:** تعرف الميزانية على أنها تصور للوضع المالي أو الحالة المالية للشركة وذلك في لحظة معينة (وهي تاريخ إعداد القوائم المالية)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بالأرصدة، ويتم من خلال الميزانية عرض أنواع وقيم الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نهاية الفترة المالية في لحظة إعدادها، ويجب أن تكون متوازنة بمساواة إجمالي الأصول من جهة مع إجمالي الخصوم من جهة أخرى (الأصول= الخصوم + حقوق الملكية).
- **جدول حساب النتائج(قائمة الدخل):**

في جدول حساب النتائج يتم بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية ونتيجة النشاط الذي قامت به الشركة خلال الفترة المالية والبنود التي تؤثر في عملية تحديده؛

– يتيح الجدول إمكانية حذف أو إلغاء بنود غير ذات أهمية لمستخدمي القائمة، أي يمكن الإيجاز أو التفصيل حسب العرض والاستخدام؛

– لا يتطلب من مستخدميها الإلمام بالنواحي الفنية في المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ؛

– المساعدة في إجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي يحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام من قبل المحلل المالي.

- **جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية):**

يبين هذا الجدول التغيرات في حقوق الملكية لفترة معينة من الزمن، وهي نفس الفترة التي يغطيها جدول حسابات النتائج، إن رصيد أول مدة لحقوق الملكية يظهر في السطر الأول من القائمة، ثم استثمارات أصحاب الشركة، صاف الربح ثم المسحوبات.

- **جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):**

يعتبر إعداد جدول سيولة الخزينة مهما جدا في نهاية كل دورة مالية، وهذا بغرض توضيح آثار التغيرات في النقدية نتيجة ممارسة الشركة لأنشطتها الرئيسية المتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلي.[1].

– ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج؛

– يوجد علاقة متبادلة بين القوائم المالية الأساسية وهذا ما يساعدنا على الفهم الجيد للقوائم المالية والنظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة، فجدول حسابات النتائج يعتبر ضروري لإعداد الميزانية. والشكل الموالي يوضح العلاقة بين القوائم المالية الأساسية.

الشكل رقم (4): العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

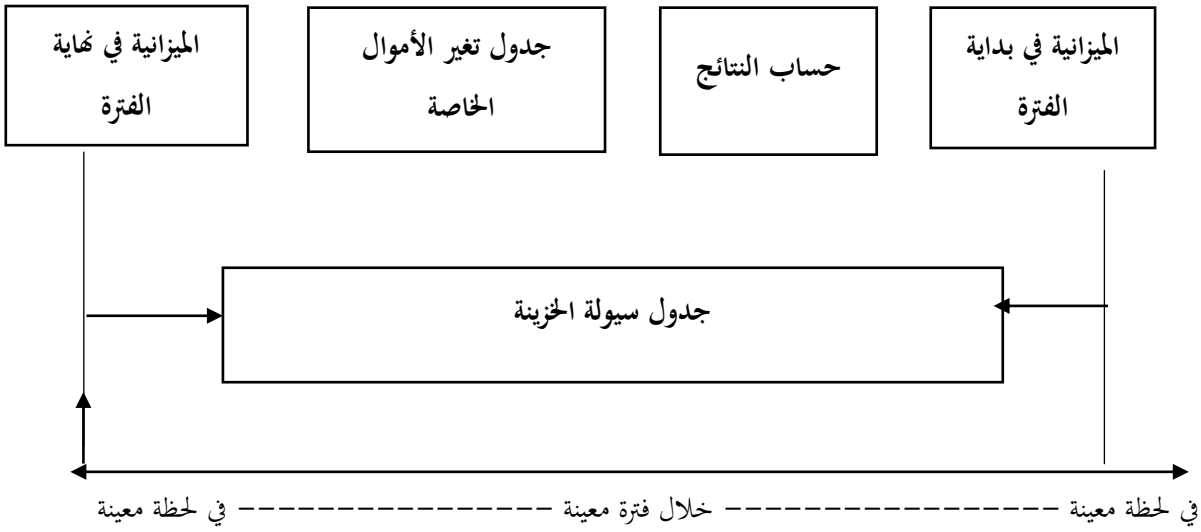

المصدر: مجبور جابر محمود النمري وآخرون ، مبادئ المحاسبة، د،ن، السعودية، الطبعة الثانية، 2011، ص 128.

يتضح في الجدول أعلاه، فإن الميزانية توضح المركز المالي للشركة في لحظة معينة، بينما جدول حسابات النتائج وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية تعكس أداء الشركة ونتائج أعمالها خلال فترة مالية معينة (خلال السنة المالية)، فالعمليات التي تحدث خلال فترة معينة يتم التقرير عنها في جدول حسابات النتائج وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات، وهذه العمليات ينتج عنها الميزانية الجديدة في نهاية السنة.

[1] أحططاش نشيدة، أثر جودة التدقيق الخارجي على موثوقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه في العلو التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف -1- ،2016-2017 ص 108-112.

2- القوائم المالية الملحقة:

وتتمثل في قوائم تتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية، إضافة للإفصاح عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة العمال.

الخلاصة:

على ضوء ما تقدم في الفصل نستنتج أن الرقابة بمثابة وظيفة تسييرية وضمانا لحسن سير العمل والإنجاز، فنظام الرقابة الداخلية أمر ضروري يجب أن تضعه المؤسسة على مستواها كونه يساعدها على متابعة الأعمال والتحكم فيها قصد تنفيذ الخطط المرسومة والكشف عن كل الأخطاء التي يمكن أن تقع خلال تأدية المهام وبتالي تعيق تحقيق أهداف المؤسسة.

ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة من خلال نظام الرقابة الداخلية هو تحقيق مصداقية القوائم المالية مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق جودة القوائم المالية ولكي يتم ذلك يجب أن يتسم نظام الرقابة الداخلية بالفعالية والكفاءة في التنفيذ ففعاليته تتوقف على مجموعة من الخصائص المتمثلة في مقوماته الإدارية والمحاسبية التي تشكل الأساس في الحكم على مدى قوته إلى جانب التصميم الجيد له.

الفصل الثاني: أثر نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية

مقدمة:

إن عملية تقديم المعلومات ذات جودة عالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بأصحاب المصالح الخارجيين تتطلب غالبا إجراءات رقابية مشددة لغرض إنتاج قوائم مالية تتمتع بالمصداقية والملائمة من وجهة نظر المستثمرين، وأن تعكس نشاط الوحدة الاقتصادية الحقيقي في الفترة التي تم إعدادها فيها، من ضمن العناصر المؤثرة هي إجراءات الرقابة الداخلية وعلاقتها بجودة الإبلاغ المالي، إذ تعد من العقبات التي تواجه الشركات في تقديم مستوى عال لجودة القوائم المالية، بسبب أن المستثمرين غالبا ما يعتمدون على ما تقدمه الشركات في قوائمها المالية لمعرفة المركز المالي للشركة، فعلى الرغم من أن الأساس في اعتماد القوائم المالية هو مصادقة تقرير مراقب الحسابات، إلا أن إجراءات الرقابة الداخلية لها دور في تهيئة المعلومات وإعداد القوائم المالية من قبل الإدارة وهو ما يعد قرينة أولية لصحة المعلومات الواردة فيها.

ونقسم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين ما يلي:

المبحث الأول: فعالية نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية؛

المبحث الثاني: مساهمة أبعاد الرقابة الداخلية على إضفاء المصداقية في القوائم المالية.

المبحث الأول: فعالية نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية

تمهيد:

تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي والذي يعد انطلاقا من البيانات التي تعد مدخلات النظام ليتم معالجتها عن طريق التسجيل ، التحليل، التبويب لتلخص في معلومات عبارة عن قوائم مالية وتقارير أخرى، هذه المخرجات محط أنظار العديد من المتعاملين مع المؤسسة الذين يبحثون في صدقها من عدمه استعانة بتقييم نظام رقابتها الداخلية.

المطلب الأول: أثر الرقابة الداخلية على القوائم المالية

من بين أسباب التلاعب في القوائم لمالية هو الخلل في هيكلة الرقابة الداخلية نتيجة لارتباط أجهزة الرقابة الداخلية بالإدارة باعتبارها من صنعها وليست رقيبا عليها، مما جعل الإدارة في وضع خاص لارتكاب الاحتيال بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد بيانات مالية احتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافا لذلك تبدو أنها تعمل بفعالية.

يمكن أن يحدث غش للإدارة حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، والسبب في ذلك أن الإدارة يمكن أن تتغلب أو بالأحرى تقهر إجراءات الرقابة، ومن ثم فإن هذا النوع من الغش والاحتيال يكون من الصعب اكتشافه على الرغم من كونه ذا تأثير كبير على صدق وعدالة عرض القوائم المالية.

ولردع الغش في القوائم المالية يجب إعادة النظر في هيكلة الرقابة الداخلية وتحسين فعاليتها وذلك عن طريق ربطها بلجنة تدقيق مستقلة عن الإدارة ورقيبة عليها وذات خبرة عالية.

ومما سبق ذكره نستنتج أن لنظام الرقابة الداخلية أثر كبير على القوائم المالية، حيث أن اتصافه بالفعالية من شأنه أن يضفي المصداقية على المعلومات المحاسبية المتواجدة بالقوائم المالية وذلك بالاعتماد على عناصر نجاحه وخصائصه وكذا مسؤولية تحقيقه، وأن النظام الغير الفعال يقلل من الوثوق في القوائم المالية من قبل مستخدميها[1].

[1] جدي سمراء، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- 2016، ص 65-66.

المطلب الثاني: طبيعة المعلومات الخاصة بالرقابة الداخلية على القوائم المالية

يعتبر التلخيص في ميزان المراجعة الخطوة الأخيرة في عملية تسجيل العمليات المالية، ويتطلب توصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين إعداد القوائم المالية والتي تعتبر أهم مخرجات المحاسبة، حيث أن للرقابة الداخلية معلومات خاصة على القوائم المالية تتمثل فيما يلي[1]:

- **قائمة الدخل:** هي القائمة التي تعطينا فكرة عن ما حدث في هذه المؤسسة خلال الفترة التي تعبر عنها القائمة والتي قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام، هذه القائمة تبدأ بصافي المبيعات وهو العائد الكلي للمبيعات أو الإيرادات ثم يتم خصم التكاليف وتشمل تكلفة إنتاج المنتجات وتكلفة التسويق والأجور وأي تكلفة تكبدناها هذا العام وبالتالي نصل في النهاية إلى صافي الربح، هذه القائمة تحتوي على أرقام هامة.
- **قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية:** هذه القائمة تمكنك من التعرف على قيمة الأصول الشركة و قيمة الالتزامات (خصومات أو المطلوبات) وقيمة حقوق المساهمين في نهاية فترة ما مثل يوم 31 ديسمبر من عام المنصوص أو في نهاية ثلاث أشهر أو نهاية الستة أشهر، بينما قائمة المركز المالي تعبر عن المركز المالي للشركة في نهاية تلك الفترة وليس أثناءها.
- **قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين:**

- قائمة التدفقات النقدية:

هذه القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة (أو خارج المؤسسة) عن طريق بيع المنتجات مثلا، والنقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد الديون وغيرها، هذه القائمة تتكون من مجموعة الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد الديون واقتراض[2].

[1] بدرا عاشور، ذبيح هشام، آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول، عرض القوائم المالية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- ص 22-25.(المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.asjp.cerist.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ 24 أفريل 2024 بتوقيت 12:32

الشكل رقم (5): يوضح تقسيم التدفقات النقدية الثلاثة أقسام

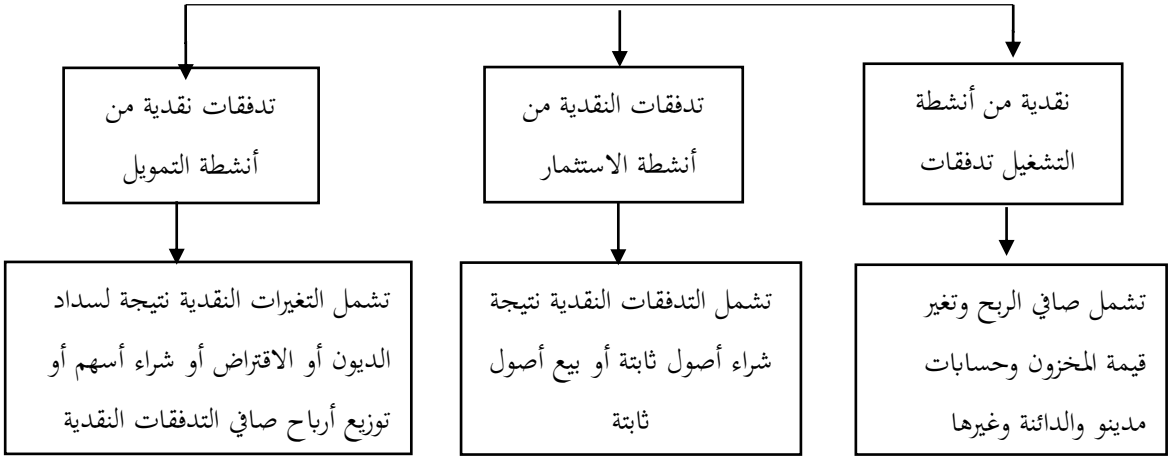

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصدر عاشور، ذبيح هشام، آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول، عرض القوائم المالية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- ص 22-25.

- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين:

وهي قائمة توضح قيمة حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس المال و أرباح محتجزة وخلافه، كلما زادت حقوق المساهمين عن رأس لمال بمعنى أنه كلما زادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أن حقوقهم تزيد بمعنى أن استثماراتهم تزيد[1].

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بجودة القوائم المالية

1- تعريف جودة القوائم المالية: وتعني أن تعبر القوائم المالية عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، بالإضافة إلى توفير معلومات الملائمة توضح الأداء الحقيقي للشركة بما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة[2]. ولكي يتحقق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء المجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

1-1- معايير جودة القوائم المالية:

تعد ضرورية عن إعداد التقارير المالية، وتشمل:

[1] بدرا عاشور، ذبيح هشام، مرجع سابق، ص 25.

[2] سحر عبد سميع محمود، أثر جودة القوائم على تكلفة أموال ملكية(متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https: //ajb.journals.Ekb.eg تم الإطلاع عليه بتاريخ 24 أفريل 2024 بتوقيت 10:53.

- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية لتطوير المعايير الخاصة بجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن التشريعات وقوانين واضحة و منظمة لعمل هذه المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة كما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنها أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على تفعيله لدور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجات المالية.
- معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما برز معه مفهوم مسألة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد قوائم مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- معايير فنية: إن توفر معايير فنية بما يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالقوائم المالية للشركات بما يؤدي إلى رفع الاستثمار فيها وهذا ما دفع المنظمات المهنية لإصدار معايير تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات[1].

2- علاقة الرقابة الداخلية بجودة القوائم المالية:

- تهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها الرئيسية كما وأن سبق الإشارة إليها تتمثل في البقاء واستمرارية المؤسسة والتوفيق بين تصرفات العاملين والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وأهداف تشغيلية منها ما يتعلق بالرقابة الإدارية ومنها الرقابة المحاسبية.
- تهدف الرقابة المحاسبية إلى التأكد من أن عمليات المؤسسة تم تنفيذها وفقا لنظام تفويض السلطة المعد من قبل الإدارة وأن العمليات التي قامت بها المؤسسة قد تم تسجيلها في الدفاتر وفقا للمبادئ المتعارف عليها، وعليه دقة المعلومات الواردة في القوائم المالية، وهي تهتم بوضع إجراءات لحماية الأصول وسلامة السجلات وأن ما هو موجود مسجل بالدفاتر.

[1] بن عايش فاطمة، التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد15 العدد02، جامعة-المسيلة- 2022- ص 78.

- يتضح مما ورد أن الهدف المبتغى من الرقابة الداخلية المحاسبية هو تحقيق دقة المعلومات الواردة بالقوائم المالية وذلك عن طريق ما يلي:
  - تقييد العمليات التي تقوم بها المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
  - التحقق من أن كل الموجودات قد تم تسجيلها بالدفاتر.
  - التحقق من أن كل ما هو مقيد بالدفاتر موجود بالفعل على أرض الواقع لا على الورق فحسب.
  - حماية السجلات والدفاتر من الأخطاء الغير مقصودة أو من الغش والتزوير الذي من شأنه أن يهدد سلامة القوائم المالية[1].

[1]جدي سمراء، مرجع سابق، ص 36-38.

الشكل رقم (6): يوضح العلاقة بين الرقابة الداخلية والمخرجات المحاسبية من خلال مكونات الرقابة الداخلية

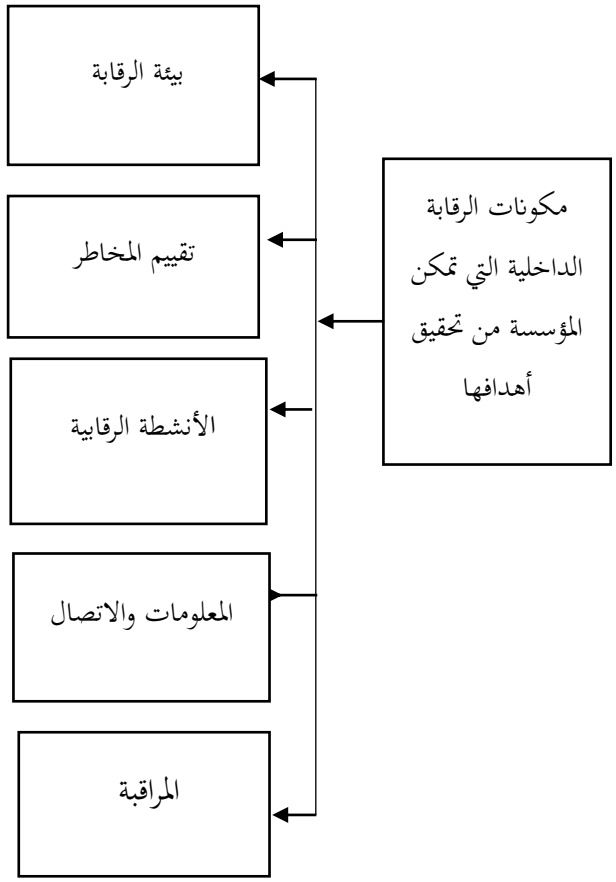

هي الأثر المجمع لمجلس الإدارة والملاك على تحديد وتعزيز والتخفيض من فعالية سياسات وإجراءات رقابية محددة حيث تضع البيئة الرقابية الأسلوب وتوفر النظام

هي مجهودات الإدارة لتحديد وتحليل وإدارة بإعداد القوائم المالية.

هي السياسات والإجراءات التي تضمن اتخاذ التصرفات الضرورية لدراسة المخاطر المرتبطة بتحقيق المصداقية على إعداد القوائم المالية، وترتبط الأنشطة الرقابية بفحص الأداء وتشغيل المعلومات والرقابة المادية والفصل بين الوجبات.

هي نظام معلومات المؤسسة ولإجراءات المرتبطة بتوصيل الأمور المرتبطة بتشغيل البيانات المحاسبية.

هي عملية تستخدمها المؤسسة لتقويم جدوى نظام الرقابة الداخلية خلال فترة زمنية.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 404.

المبحث الثاني: مساهمة أبعاد الرقابة الداخلية على إضفاء مصداقية القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية ذات العرض العام كمدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم، لذلك يجب أن تعد وفق معايير دولية ذات جودة عالية، وتعتبر أبعاد الرقابة الداخلية كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية، كونها تدعم عملية التسيير ، فحص وتقييم مخزونات المؤسسة خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها.

المطلب الأول: دور الفحص المحاسبي في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية

- يمكن القول بأن الفحص المحاسبي هو نفسه القياس المحاسبي والذي يعرف ب:
- عملية قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناءا على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].
- ويعرف أيضا بأنه: ذلك القياس الكمي للأحداث المالية الناشئة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تجميع وبتبويب وتحليل وتسجيل العمليات الاقتصادية حتى يتم إعداد الحسابات الختامية لنشاط في نهاية الفترة المالية[2].

- **خطوات القياس المحاسبي**: يمر القياس المحاسبي عبر عدة خطوات حتى يصل إلى قيمة المراد الحصول عليها تتمثل في:
  - تجميع بيانات عن الأحداث الاقتصادية.
  - تسجيل العمليات بناءا على دليل موضعي قابل للتحقيق.
  - تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.
  - تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة، ويتم تلخيص العمليات في شكل تقرير أو قائمة[3].

---

[1] روتال عبد القادر، أثر قيود القياس المحاسبي على تقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد16، العدد ديسمبر2023، جامعة ابن خلدون-تيارت- (الجزائر)،2023، ص 108.

[2] زبير عياش، بن يوسف خلف الله، قويدر معاش، انعكاسات المحاسبة الابتكارية على قواعد التقييم والقياس المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد19، العدد02(2019)، جامعةالعربي بن مهيدي- أم البواقي- (الجزائر)، ص 144.

[3] سعاد ضمضمة، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ودوره في تحقيق جودة القوائم الآلية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد84، العدد04، جامعة أحمد دراية-أدرا- (الجزائر)، 2020، ص 150.

- معايير القياس المحاسبي: وتتمثل في:

– معيار الصلاحية للغرض المستهدف: يهدف هذا المعيار إلى تحقق التكافؤ بين الأرقام والكميات المعبر عنها وبين الأحداث أو العمليات الاقتصادية التي تعبر عنها هذه الأرقام حتى يتم الاعتماد عليها من قبل المستخدمين،وعرضها بموثوقية وعدالة.

–معيار القابلية للتحقق: تشكل البيانات والمعلومات المحاسبية قاعدة أساسية لاتخاذ قرارات مماثلة عند استخدامها من قبل أشخاص مختلفين، وفي ظروف متشابهة ولتحقيق أغراض محددة، وهذا يعني أن البيانات والمعلومات المحاسبية لها دلالات محددة ولها استقلاليتها وتستند إلى مصدر موثوق فيه كالمستندات والإجراءات المدونة التي يمكن التحقق من صحتها ومطابقتها للمصدر بغض النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد منها.

–معيار الالتزام بالموضوعية: البيانات والمعلومات المحاسبية واقعية وغير منحازة لمجموعة ن أصحاب المصالح على حساب مجموعة أخرى وتكون هذه البيانات بعيدة عن الحكم الشخصي وحيادية ومستندة إلى مصادر حقيقية ويجب أن تبنى على مقاييس اقتصادية موضوعية كالاعتماد على التكلفة التاريخية لتقييم الأصول الثابتة.

–القابلية للقياس الكمي: يجب التعبير عن الأحداث الاقتصادية في الشركة بأرقام تعكس القيمة النقدية لأصولها وهذا ناتج عن عدم إمكانية استخدام مقاييس أخرى لقياس التغيرات المحاسبية نظرا لعدم تماثلها وهذا ما يساعد في توصيل البيانات والمعلومات المحاسبية في وقت مناسب وبصورة مناسبة[1].

دور القياس المحاسبي في تحقيق جودة معلومات القوائم المالية: للفحص المحاسبي دور في تحقيق جودة القوائم المالية كونه يمثل الخطوة الأولى في توفير وعرض المعلومات المحاسبية للمستخدمين والمتمثل في:

– القياس المحاسبي لبعض عناصر عدم التأكد يمثل استعمال التحفظ في إعداد القوائم المالية(تقديم بعض العناصر تطبيقا لمبدأ عدم التحفظ بمبالغ نقدية تنعكس على تقرير محافظ الحسابات الذي يشهد فيه أن القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن نتيجة وأداء المؤسسة.

[1] روتال عبد القادر، مرجع سابق، ص 109-110.

– قيد الأهمية للقياس المحاسبي ترتكز على المعلومات التي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، في حين تكون المعلومات الأخرى أقل أهمية. ومنه نستنتج أن الأهمية النسبية تؤثر على التقارير التي يعدها محافظ الحسابات والتي تهدف إلى إظهار الصورة الحقيقية للمركز لمالي (القوائم المالية)[1].

المطلب الثاني: أثر التحقيق المحاسبي على صلاحية القوائم المالية النهائية

إذ يعتبر التحقيق المحاسبي الأداة الفعالة في تحسين المعلومات المالية والمحاسبية، حيث يساهم المدقق الداخلي في اكتشاف أعمال الغش والأخطاء والتزوير، كما يعمل على زيادة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، كما أن أسلوب التدقيق المطبق يبرز مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي لتكون هذه القوائم المالية أكثر موثوقية ومصداقية وذات جودة حيث:

– يساهم في تحقيق المعلومات وبالتالي الحصول على قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

– يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.

– حماية المؤسسة من التلاعب والاحتيال واكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء معتمدة وغير معتمدة.

– يساهم في عملية التحليل والمراقبة والتحقيق والتواصل في العملية أو النظام المراد تدقيقه.

– فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة[2].

المطلب الثالث: مدى إثبات التقرير المحاسبي على سلامة القوائم المالية

- **أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:**

لكي لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية، نذكرها:

[1] روتال عبد القادر، مرجع سابق، 114-115.

[2] بن عايش فاطمة، التدقيق الداخلي كأداة لتحقيق جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، المجلد15، العدد 02، جامعة –المسيلة– 2022، ص 76-79.

1- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: يعتبر الإفصاح في صلب القوائم المالية من أوائل الأساليب المستخدمة، إذ أن عرض هذه القوائم وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية يعتبر جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي، حيث يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2- **الملاحظات الهامشية والملاحق:**

2-1- الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة المعلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن إظهارها في صلب هذه القوائم، كما يمكن أن تحتوي الملاحظات الهامشية على معلومات كمية أو وصفية، وبشكل عام يمكن استخدامها للإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المحتملة.

2-2- الملاحق: وتحتوي على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، حيث يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن نفس البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي تستويها الملاحظات الهامشية، ومثال عن هذه القوائم المالية الإضافية ما يلي: الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في مستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي.

3- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة فيها، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان الطريقة المستخدمة للوصول إلى الرقم الظاهر بالقوائم المالية أو بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

4- تقرير مجلس الإدارة:

4-1- تقرير رئيس مجلس الإدارة: ويعتبر هذا التقرير مكمل للقوائم المالية، والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية، لذلك يجب على مجلس الإدارة أن يعد التقرير سنويا لعرضه على المساهمين، يشمل بوجه خاص فضلا عما تستوجب القوانين ما يلي[1]:

- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي.

[1] عمروش صابرينة، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، تدقيق ومراقبة، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، 2022، ص 44-45.

- التوقعات المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.
- نتائج أعمال وأنشطة الشركات التابعة إن وجدت.
- نبذة عن التغيرات في الهيكل الرئيسي لرأس مال الشركة .
- مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.[1]

2-4 – تقرير المراجع: حيث يعرف تقرير المراجع بأنه وسيلة اتصال بين المراجع ومستخدمي القوائم أو التقارير المالية، ويشكل وثيقة مكتوبة يبين فيها المراجع ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص مدى مصداقية القوائم المالية.

- يعتبر تقرير مراجع الحسابات خلاصة عمل المراجع الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها، ووثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني محايد قادر على إبداء رأي محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين مدى وصحة المعلومات ل لاعتماد عليها.
- يقوم المراجع بإبداء رأيه حول المعلومات المالية عن طريق تقرير يعبر فيه عن رأيه لمستخدمي القوائم المالية إذا يعطي لهم انطباعا على أن القوائم المالية قد خضعت للفحص والتحقيق من طرف مراجع خارجي مستقل[2].
- لا يعتبر مكانا للإفصاح، لكنه يساهم في تبيان الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة وبالتالي يمكن اعتبار تقرير المراجع وسيلة إفصاح ثانوية، إذ أنه يمكن أن يؤكد إفصاح المؤسسة أو عدم إفصاحها عن معلومات معينة التي يذكرها المراجع في تقريره كما يلي:
- عدم إتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه في إعداد القوائم المالية، وأثر ذلك على الإفصاح عن المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا.
- كما توجد وسائل أخرى مكملة للإفصاح، مثل المقارنات بين عناصر القوائم المالية مع في السنوات السابقة، والنسب المالية التي تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها وتحديد اتجاهات التغير، وأيضا الرسوم البيانية الإحصائية لتوصيل المعلومات بسهولة ويسر وتحسين الإفصاح، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة[3].

---

[1] عمروش صابرية، مرجع سابق، ص 44-45.

[2] بلقاضي طاهر لمين، كمال بن موسى، رأي وتقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية وفق معيار المراجعة الدولي رقم-700-(المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.asjp.cerist.dz تم الإطلاع عليه بتاريخ26أفريل2024 بتوقيت 13:10.

الخلاصة:

في نهاية هذا الفصل استنتجنا أن نظام الرقابة الداخلية يهدف إلى تحقيق هدف البقاء والاستمرارية للمؤسسة عن طريق حماية موجوداتها ورفع إنتاجيتها، إلى جانب التوفيق بين سلوك وتصرفات العاملين والأهداف الفرعية التشغيلية التي تهدف المؤسسة إلى تحقيقها، حيث تصنف الرقابة إلى رقابة مانعة وأخرى كاشفة إضافة إلى الرقابة التصحيحية.

اتضح أن العلاقة التي تربط بين الرقابة الداخلية والقوائم المالية تتمثل في الهدف المبتغى تحقيقه من الرقابة الداخلية، عن طريق الرقابة المحاسبية ومكونات الرقابة الداخلية والمتمثل في دقة التقرير وبالتالي دقة الكشوف المالية بمعنى خلوها من الأخطاء التي من شأنها تحريف هذه القوائم والذي يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من قبل مستخدميها.

تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية(الفحص، التقرير، التحقيق) في إعداد وعرض القوائم المالية ينتج عنه معلومات محاسبية تتميز بالخصائص النوعية، وبالتالي الحصول على قوائم مالية ذات جودة عالية تحقق الهدف من إعدادها.

الفصل الثالث:دراسة ميدانية لملبنة الساحل لولاية مستغانم

الفصل الثالث: الدراسة ميدانية لملبنة الساحل لولاية مستغانم

مقدمة:

بعد التطرق للجوانب والأسس النظرية المتعلقة بالرقابة الداخلية والقوائم المالية، بالإضافة إلى التطرق لأثر نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية في الفصل الثاني، ومنه سنتطرق في هذا الفصل لعرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذا البحث من خلال التعرف على واقع نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم ودوره في تحسين جودة القوائم المالية لهذه المؤسسة، وذلك بالتواصل مع رئيس مصلحة المحاسبة من خلال مقابلة شخصية معه للإجابة على مجموعة من الأسئلة تخص الموضوع.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل الإجابة عن إشكالية الدراسة للوصول إلى نتائج تبين العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة معطيات مؤسسة giplait

المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة

تمهيد:

للتعرف أكثر على سيرورة العمل بالمؤسسات الاقتصادية كان لابد من القيام بدراسة ميدانية لإحدى هذه المؤسسات، وتم اختيار مؤسسة"ملبنة الساحل لولاية مستغانم" نظرا للأهمية التي تتم عنها على المستوى المحلي وحتى الجهوي، زيادة على اختصاصها في إنتاج إحدى أهم المواد الاستهلاكية، وهي مادة الحليب ومشتقاته. حيث سيتم في هذا المبحث التعرض للنقاط التالية: نبذة تاريخية للمؤسسة، أهدافها ووظائفها، هيكلها التنظيمي[1].

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة

مع مرور سنوات بعد الاستقلال تم تأسيس مؤسسة إنتاج الحليب سنة 1970 والتي عرفت بالديوان الوطني الحليب و مشتقاته وبمرسوم رقم 81-354 وفي إطار تركيبه المؤسسات قسمت إلى ثلاثة فروع ما يلي:

1 – الديوان الجهوي الشرقي:

- وحدة إنتاج عنابة؛
- وحدة إنتاج قسنطينة؛
- وحدة إنتاج سوق أهراس.

2 –الديوان الجهوي الوسط مقره الجزائر العاصمة ومن بين وحداته:

- وحدة إنتاج بودواو؛
- وحده إنتاج نجده.

3 –الديوان الجهوي الغربي الذي تأسس في 12 ديسمبر 1981 وضم الوداع التالية:

- وحدة إنتاج سيدي بلعباس؛
- وحدة إنتاج مستغانم؛
- وحدة إنتاج سعيد؛
- وحدة إنتاج معسكر؛
- وحدة إنتاج تيارت؛
- وحدة إنتاج بشار(اقلي).

[1]مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة.

حيث تسببت الأزمة الاقتصادية التي مست المؤسسات الجزائرية بإفلاس الديوان الجهوي الشرقي ليحل محله في (1997-09-01)المجتمع الصناعي لمنتوجات الحليب والذي يقعد مقره في الجزائر العاصمة "بئر الخاتم"وبامتلاك المجتمع أسهم الشركة أصبحت مؤسسة عمومية ذات أسهمGiplait[1]، وهي عبارة عن كلمة مختصرةل: Group (industrielle de production laitière)حيث تم إنشاء نجمع الحليب على مستوى المنطقة الصناعية لولاية الواقع مستغانم في(1997-10-01).وتعتبر ملبنة الساحل لولاية مستغانم من أهم المؤسسات سواءعلى مستوى المحلي أو الوطني تعود أهمية المؤسسة بدونها تزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومية إلا وهي مادة الحليب و مشتقاته.

كما تسعى المؤسسة إلى الحصول على شهادة إيزو(iso) بتحسين نوعية منتجاتها باستمرار مع إبقاء سعرها في متناول الجميع ويقدر رأس مال الشركة29048000دج ،و تمارس نشاطها في إطار قانوني ممثل في سجل وطابع إنتاجي صناعية ويضم المجمع 65عامل مؤقت في إطار عقود ما قبل التشغيل و40عامل دائم يتوزعون كالأتي:

05إطارات عليا؛

46 كمنفذ؛

34مؤطر؛

17إطارات.

[1]مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة ووظائفها

1 – تعريف المؤسسة:

تعرف المؤسسة على أنها نظام ويعني هذا الأخير مجموعة من أجزاء المترابطة والمتداخلة فيما بينها من اجل تحقيق هدف معينفي نظام مفتوح يتأثر بالمحيط.

2 – وظائفها:

2-1وظيفة التموين:

وهي تقرير المشتريات من الأموال الأولية ومنتوجات الجاهزة واختيار الموردين المناسبين لمتابعة حركة المخزون والمحافظة على المخزون الأمان من المواد الأولية وقطع الغيار، جرد المخزونات للتأكد من سلامتها ومطابقتها المواصلات .

2-2 وظيفة الإنتاج:

يعتبر أهم نشاط اقتصادي يلبي احتياطات العلماء من خلال وضع نظام إنتاج يتم فيه تحديد نوع المنتوج مكان الإنتاج وتنظيم واختيار الوحدة الإنتاجية،ثم تسيير نظام الإنتاج عن طريق وإدارة مراقبة الإنتاج.

2-3 وظيفة التسويق:

فهي تربط بين المؤسسة والسوق،هو مجموعة عمليات ومجهودات المبذولة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي، مهامه وأهدافه

الشكل رقم(7):الهيكل التنظيمي لشركة "ملبنة الساحل لولاية مستغانم"

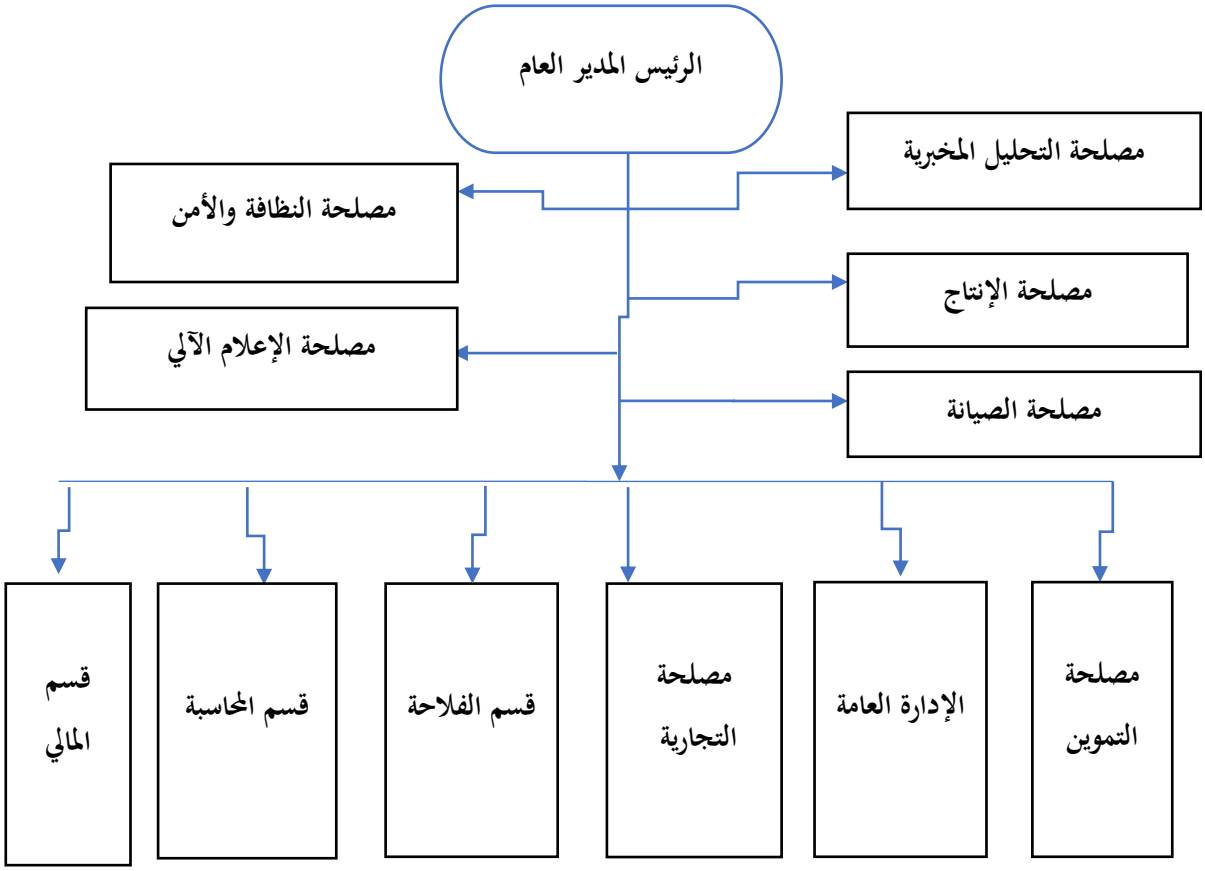

مهام كل قسم في المؤسسة:

-**الرئيس المدير العام**: هو بمثابة المشرف العام و صاحب القرارات.

- **مساعدة رئيس المدير** : يتمثل عمله في أنه ينوب عن المدير في حالة الغياب.

-**مكتب مراقبة التسيير**:وتتمثل مهنته في مراقبة السير الحسن للعمل و الأعلام من أي مشكل.

-**مصلحة التحاليل المخبرية**: وتقوم بإجراءات التحليل المخبرية للمنتوج قبل كل عملية توزيع للتأكد من جودة المنتوج وسلامته من الناحية الصحية.

-**مصلحة الصيانة**: وتتكفل بصيانة العتاد, الكهرباء...الخ.

-**مصلحة الإعلام الآلي**: دورها يتمثل في إعداد وصيانة برامج الإعلام الآلي.

-**قسم المالية**: مسوؤل عن كل ما يتعلق بالسيولة المالية.

-**قسم المحاسبة**: تساعد المؤسسة على معرفة وضعيها المالية.

-**قسم الفلاحة**: مسؤول عن جمع حليب الأبقار من الفلاحين.

-**المصلحة التجارية**: تتكفل بالعمليات التجارية.

الإدارة العامة: حيث تتكفل بتسيير الإداري الداخلية.

مصلحة التموين: تتكفل بتوزيع المنتوجات.

مصلحة الإنتاج: تكمن في مراحل الإنتاج وتحديد كمية الإنتاج.

كما توجد في المؤسسة نقابة تعمل على حل مشاكل العمال والدفاع عن حقوقهم.

أهداف المؤسسة:

- **تحقيق الربح**: أي استمرار المؤسسة مرتبط بمدى تحقيقها للربح وهذا الأخير يتحقق بإنتاج السلع والخدمات (الحليب،الرايب، اللبن....)،التي تلبي احتياجات العملاء وتلقي رواجا وقبولا.
- **حصة السوق**: أي دراسة السوق وتحديد احتياجات ورغبات العملاء واتخاذ القرارات إنتاج السلع والخدمات التي يطبقها العملاء حصة المؤسسة في السوق تعبر عن وزنها الحقيقي ومكانتها.
- **النمو والاستمرارية**: أي أن النمو هو هدف الاستراتيجي للمؤسسة يتحقق على مدى طويل[1].

[1]مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة.

- **النمو الداخلي:** تتبناه المؤسسة عن توفر قدرات كبيرة على الإنتاج أو الاستثمار أو الاندماج مع المؤسسات الأخرى.
- **النمو الخارجي:** تخضع له مجبرة نتيجة عدم استقرار أوضاعها وبعض به المحافظة على القدرات الإنتاجية الموجودة.
- **نمو الاستمراري:** حتى تستمر في عمليه الإنتاج لابد أن تضمن حصة في السوق وتحقق الحد الأدنى من الربح وتوفير اليد العاملة المؤهلة ومواكبه التطور التكنولوجي.

3 – أهداف مؤسسة الحليب بمستغانم:

- المساهمة في الاقتصاد الوطني.
- محاولة المنافسة من خلال زيادة الإنتاج.
- فرض نفسها في السوق كمؤسسة جيدة ومهمة.
- تزويد مختلف مناطق مدينة مستغانم والمناطق المجاورة بالحليب[1].

[1]مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة معطيات مؤسسة giplait

تمهيد:

سيتم في هذا المبحث عرض الميزانية المالية لمؤسسة " ملبنة الساحل لولاية مستغانم" المتحصل عليها من طرف قسم المالية والمحاسبة، كما سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة وتحليلها باستعمال النسب المالية و تحليل نتائج أسئلة المقابلة.

المطلب الأول: مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة

1 – أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالمشتريات:

س1: هل يوجد قسم للمشتريات مستقل عن قسم الحسابات والاستلام و الشحن وكل الأقسام الأخرى؟

ج1: نعم يوجد قسم المشتريات مستقل و أيضا كل قسم واختصاصه.

س2: هل كل عمليات الشراء يقوم بها قسم المشتريات؟

ج2: لا ليس كل عمليات الشراء يقوم بها قسم المشتريات لان هناك عمليات شراء مختلفة (commercial ,approvisionnement).

س3 :هل عمال الاستلام والشحن مستقلون عن عمال قسم الشراء؟

ج3: نعم كل قسم منفصل على الآخر.

س4: هل هناك مراقبة داخلية لعمليات الشراء لضمان الطرق والإجراءات الصحيحة؟

ج4: نعم هناك مراقبة داخلية لعمليات الشراء (وتوجد بالتدقيق المفصل).

س5: هل يتم التأكد من أن جميع الإجراءات مسجلة جيدا؟

ج5: نعم يتم التأكد يوميا.

2 – أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالمبيعات:

س1: هل يوجد قسم للمبيعات مستقل عن الأقسام الأخرى ؟

ج1: لا يوجد قسم للمبيعات مستقل بل هناك قسم مبيعات واحد فقط

س2 :هل يتم تبليغ موظفي المبيعات وقسم الفواتير بمعلومات الأسعار؟[1]

ج2:نعم يتم تبليغ موظفين بشكل دوري.

[1] مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة

س3:هل تراقب كل الكميات الخارجة من المخازن من طرق عمال المخازن؟

ج3: نعم تراقب كل الكميات الخارجة من المخازن.

س4 : هل الفواتير مستقل عن كل من قسم الزبائن وقسم إرسال المبيعات؟

ج4: نعم قسم الفواتير مستقل عنهم.

3 – أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالإنتاج:

س1: هل تقوم المؤسسة بتدقيق جميع أنشطة الإنتاج؟

ج1:نعم تقوم المؤسسة بتدقيق جميع أنشطة الإنتاج.

س2: هل هناك رقابة من اجل تحسين جودة الإنتاج؟

ج2: نعم يوجد رقابة من اجل تحسين الجودة.

س3: هل تعمل المؤسسة على تجديد وتطوير الآلات الإنتاجية؟

ج3: نعم تعمل المؤسسة على تجديد وتطوير.

س4: هل هناك رقابة على تطوير الآلات المخصصة للإنتاج؟

ج4 : نعم يوجد رقابة للآلات.

س5:هل هناك صيانة للآلات المخصصة للإنتاج وهل يوجد مختصين بذلك؟

ج5 : نعم يوجد صيانة للآلات.

4 – أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالمخزون.

س1: هل يوجد أمين خاص و كل ما هو موجود في المخازن تحت مسؤولية؟

ج1: نعم يوجد (امن المخزن هو المسؤول الأول والأخير عن المخازن)

س2: هل يوجد رقابة محاسبية على البضائع؟

ج2 : نعم يوجد رقابة بشكل دوري و مستمر.

س3:هل المسؤولية المخزن محددة من طرف الإدارة؟[1]

ج3: نعم المسؤولية محدد من قبل الإدارة.

[1]مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة.

س4: هل يوجد حسابات لكل صنف من المواد بقسم الحسابات؟

ج4: نعم يوجد حسابات لكل صنف حسب المخطط المالي.

س5 :هل يجري تقييم المواد الأولية بالمخازن من قبل هيئة مستقلة؟

ج5: نعم يجري تقييم المواد الأولية.

5 – أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالمدفوعات النقدية:

س1: هل توجد رقابة على الأرصدة الدائمة للعملاء؟

ج1: نعم توجد رقابة على الأرصدة.

س2: هل توجد رقابة على وسائل السداد من المبلغ والإمضاء؟

ج2: نعم توجد رقابة على وسائل السداد.

س3: هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة؟

ج3: نعم يوجد جرد مفاجئ.

س4: هل تجري مقارنة بين تواريخ الدفع وتواريخ الكشف البنكي؟

ج4: نعم تجري مقارنة بين التواريخ.

س5: هل هناك مراقبة لجاميع المدفوعات في دفتر الأستاذ وميزان المراجعة؟

ج5: نعم يوجد مراقبة لجميع المدفوعات.

6 – أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالمقبوضات النقدية:

س1: هل تتم مراقبة مبالغ البيع مع المبالغ المقبوضات؟

ج1: نعم تتم مراقبة المبالغ.

س2:هل عملية التسجيل تتم بطريقة آلية ؟

ج2: نعم يتم تسجيلها آليا.

س3:هل كل المبالغ المحصلة مسجلة في دفتر الخزينة؟

ج3:نعم كل المبالغ مسجلة.

س4 :هل تجري مقارنة بين المقبوضات وديون العملاء ؟[1]

ج4: نعم يوجد مقارنة.

س5: هل يقوم المدقق المالي بمراقبة المقبوضات النقدية ؟

ج5:نعم يقوم المدقق بالمراقبة.

7 – أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالرواتب والأجور:

س1:هل توجد بطاقة متابعة للحضور اليومي؟

ج1: نعم يوجد بطاقة متابعة.

س2:هل هناك مقارنة بين الكشوفات المنجزة وعدد العمال بالمؤسسة؟

ج2: نعم يوجد مقارنة.

س3: هل هناك مطابقة بين دفتر الأجور والمدفوعات؟

ج3: نعم يوجد مطابقة بينهم.

س4:هل يتم تحسين نظام الأجور وفق التغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى المؤسسة؟

ج4: نعم يوجد حسب التغيير الموجود في المؤسسة.

س5: هل هناك رقابة على إنجازات العمال و هل يتم تقديم الحوافز لهم؟

ج5: نعم يوجد رقابة و أيضا يقدمون الهم حوافز.

المطلب الثاني: تحليل نتائج أسئلة المقابلة

من خلال اطلاعنا على واقع نظام الرقابة الداخلية داخل ملبنة الساحل لولاية مستغانم وبعد قيامنا بطرح مجموعة من الأسئلة التي تخص نظام الرقابة الداخلية على المشتريات والمبيعات والمخزون والإنتاج ورواتب الأجور وكذا المبالغ المقبوضة والمدفوعة لاحظنا أن هناك نظام رقابة جيد من خلال الإجابات التي كانت معظمها بنعم حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- كل قسم من أقسام المؤسسة وله اختصاصه وكل قسم منفصل عن الآخر قسم الشحن الاستلام الفوترة المحاسبية.
- كل موظف داخل المؤسسة مسؤول اتجاه العمل الذي يقوم به[1].

[1]مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة.

- وجود مجموعة من المختصين بالرقابة على الإنتاج وكل ما هو متعلق به من تدقيق أنشطة الإنتاج والعمل على تطويره وتحسين جودته.
- وجود رقابة صارمة على مستوى كل ما هو موجود في المخازن وقسم المبيعات عن طريق مسؤول متخصص للمحافظة على المخزون والعمل على حسن سير عملية البيع في المؤسسة.
- الاعتماد على نظام تحفيز العمال عن طريق تطبيق نظام العلاوة الفردية والجماعية والعمل على تحسين نظام الأجور عن طريق التطورات التي تحدث في المؤسسة.
- وجود مراقبة للمبالغ المدفوعة والمقبوضة مع مبالغ الفواتير من اجل اكتشاف جميع التلاعبات التي تقع.

المطلب الثالث: مثال لتوضيح دور الرقابة الداخلية في تقييم جودة القوائم المالية

يتطرق هذا المطلب تحليل الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج لسنتي 2019 و2020 ويمكن إيضاحها في الجداول الآتية:

[1]مقابلة شخصية مع سيد رئيس مصلحة المحاسبة.

جدول رقم(03) :الميزانية المالية المختصرة لمبنة الساحل لولاية مستغانم لسنتي 2019-2020

السنوات	2019	2020

الأصول

الأصول	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	541646564.74	59.45%	529380704.68	%58.86
الأصول المتداولة	369499111.86	%40.55	369933236.56	%41.14
مجموع الأصول	911145676.60	%100	899313941.27	%100

الخصوم

الخصوم	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
أموال الدائمة	797416584.90	%87.51	791416032.45	%88.55
ديون قصيرة الأجل	113729091.70	%12.48	107877908.82	%11.99
ديون طويلة الأجل	32762044.36	%3.59	25828162.99	%2.79
مجموع الخصوم	911145676.60	%100	899313941.27	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة.

ويمكن تمثيل نسب الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم(08): يوضح المخطط البياني للميزنية المالية المختصرة لمؤسسة giplait للفترة 2019-2020

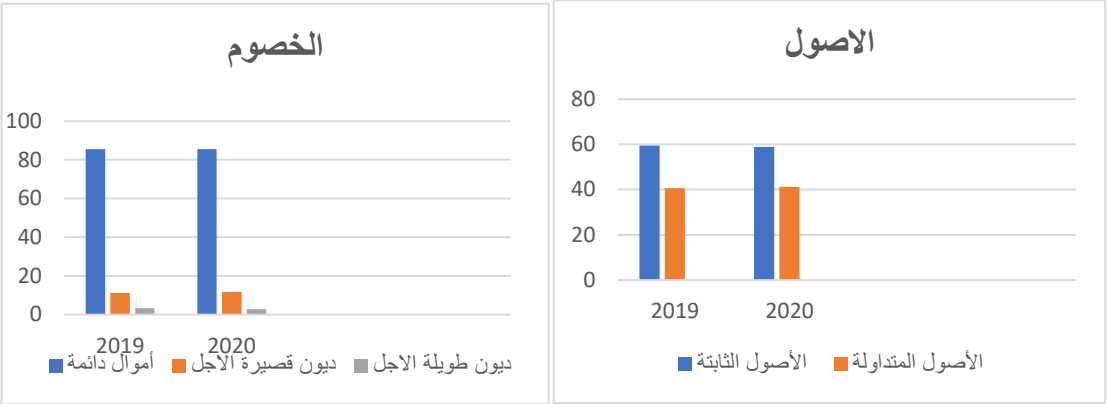

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

1-التحليل العمودي للميزانية المالية المختصرة للفترة 2019-2020[1]:

انطلاقا من الجدول (جانب الأصول) نلاحظ أن: حصة الأصول الثابتة تزيد عن حصة الأصول المتداولة في سنة 2019 بنسبة 18.9% .وتزيد بنسبة 17.72%في سنة 2020 من مجموع الأصول وهذا راجع إلى اعتماد المؤسسة التثبيتات والتي تمثل 59.45% في سنة 2019 و نسبة 58.86 %في سنة 2020 من مجموع الأصول.

أما بالنسبة لجانب الخصوم فنلاحظ أن نسبة الديون اقل من نسبة الأموال الدائمة في الفترة 2019-2020 وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على مصادر تمويل داخلية التي تتمثل في الأموال الخاصة (رأس المال. احتياطات.نتيجة الدورة) والتي تمثل 95.86|% لسنة 2019 ونسبة 96.73% لسنة 2020 من مجموع الأموال الدائمة. وعدم اعتمادها على التمويل الخارجي والذي لا يتعدى في 12% من إجمالي مصادر التمويل.

2 – التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة للفترة 2019-2020:

انطلاقا من الجدول السابق (جانب الأصول) نلاحظ أن:

الصول عرفت مجموعة من التغيرات منها تسجيل انخفاض طفيف في الأصول الثابتة في سنة 2020 ب 529380704.68 أي بمعدل انخفاض 58.86%وهذا راجع إلى انخفاض قيمة التثبيتات المادية في سنة 2020ب 503073731.83 والتثبيتات المعنوية ب 234901.00.

[1]مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة.

كما تبين لنا أن الأصول المتداولة سجلت ارتفاع في سنة 2020 بمعدل 41.14% وهذا راجع إلى ارتفاع القيم القابلة للتحقيق لارتفاع قيمة الزبائن والمدينة الآخرون.

أما بالنسبة لجانب الخصوم الذي يتعلق بمصدر أموال المؤسسة (الأموال الدائمة و الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل) فيتضح لنا أن المؤسسة زاد اعتمادها عل مصادر التمويل الداخلي على حساب المصادر الخارجية حيث سجلت الديون طويلة الأجل انخفاض بمعدل 2.87% في سنة 2020 بينما ديون قصيرة الأجل سجلت انخفاض في السنة 2020بمعدل 11.99% وهذا راجع إلى تسديد ديون الموردين وانخفاض في قيمة الضرائب.

الجدول رقم(04) :يوضح جدول حساب النتائج لمنبة الساحل لولاية مستغانم 2019-2020

ر/ح	البيانات	2020	2019
70	رقم الأعمال	1090545245.75	1184610791.57
72	تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وقيد الصنع	2669361.72	330033.07
73	الإنتاج المثبت	00.00	00.00
74	إعانات الاستغلال	4265688.00	3761873.00
	إنتاج السنة المالية	1097480295.47	1188702697.64
60	المشتريات المستهلكة	-936979478.35	-9589544365.3
61/62	الخدمات الخارجية والاستهلاكياتالأخرى	-19262561.91	-17342148.08
	استهلاكات السنة المالية	-956242040.26	-976296513.46
	القيمة المضافة للاستغلال	141238255.21	212406484.18
63 64	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة	-102229131.63 -3420905.45	-96819331.26 -1370309.91
	الفائض الإجمالي عن الاستغلال	35588218.13	114216543.01
75	الإيرادات العملياتية الأخرى	7201662.72	10616348.61
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-28605861.36	-24508831.25
78	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-33896735.88	-42752850.21
68	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	19555118.02	12121417.39
	النتيجة العملياتية	-157598.37	69692627.55

76	الإيرادات المالية	00.00	00.00
66	الأعباء المالية	00.00	00.00
	النتيجة المالية	00.00	00.00
	النتيجة العادية قبل الضرائب	-157598.37	69692627.55
695/698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	00.00	-11132994.54
692/693	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	1110927.29	2084665.51
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية	1124237076.21	1211440463.63
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	1123283747.29 -	1150796165.12 -
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	953328.93	60644298.52
77	العناصر غير العادية-الإيرادات	00.00	00.00
67	العناصر غير العادية-الأعباء	00.00	00.00
	النتيجة غير العادية	00.00	00.00
	النتيجة الصافية للسنة المالية	953328.92	60644298.52

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

- **تحليل الجدول:**

نلاحظ من عرض جدول حساب النتائج لمبنة الساحل لمستغانم ما يلي:

- **إنتاج السنة المالية:** خلال السنتين المدروسة 2019-2020 كان موجب حيث سجلت سنة 2019 ب 1188702697.64,و انخفضت سنة 2020 حيث أصبحت 1097480295.47 وهذا راجع أن التغير في المخزون كان قليل,الذي كان له تأثير على إنتاج السنة المالية.
- **استهلاك السنة المالية:** كانت سالبة في كلتا السنتين وهذا راجع إلى استعمالها الأكثر من المبلغ المحدد في الميزانية.
- **النتيجة المالية** :نلاحظ أنها معدومة.
- **النتيجة العادية للمؤسسة:** كانت موجبة في سنة 2019 ب 69692627.55 حيث انخفضت إلى السالب في سنة 2020 ب 157598.37-.

الخلاصة:

تعطي المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وحقوقها وخصوصا مع كبر حجمها وتشعبها وذلك حفاظا على بقائها واستمراريتها. حيث تعتبر الرقابة الداخلية كمحور اهتمام عدة مسؤولين لحماية حقوق المؤسسة وموجوداتها من أعمال الغش والتلاعبات والإهمال، إذ أن وضع قسم رقابة فعال وكفيل ضروري لسير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية وذلك من اجل إعطاء صورة صادقة عن قوائمها المالية.

ومن خلال دراستنا لدور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية مع الدراسة النظرية والتطبيقية على مؤسسة ملبنة الساحل**giplait** لولاية مستغانم والتي تهتم بإنتاج الحليب المدعم وإيصاله إلى الزبائن وذلك لتغطية الطلبات المتزايدة على الحليب من قبل سكان الولاية، لاحظنا أن لنظام الرقابة الداخلية دور فعال في مراقبة وفحص جميع العمليات التي تحدث في هذه المؤسسة من مشتريات وإنتاج ومبيعات ومخزونات..الخ

الخاتمة

الخاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية باعتبار أن الرقابة الداخلية آلية من آليات تحسين جودة القوائم المالية، وتطرق في جانبه النظري إلى جوانب مختلفة في مواضيع الرقابة الداخلية والقوائم المالية وتم التركيز على جودة القوائم المالية والرقابة عليها.

وفي الختام اتضح أن لكفاءة الرقابة الداخلية أهمية كبيرة خاصة بعد الأزمات التي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية، فأداء مهام الرقابة الداخلية بالكفاءة المطلوبة يضمن وفاء المهنة بمتطلبات المعايير المهنية المطلوبة ومن تم الوفاء بمسؤوليتها اتجاه كل الأطراف المهتمة بالمهنة و تعتبر الرقابة على جودة القوائم المالية ضرورة فرضتها الظروف الاقتصادية الحالية وبحث كل الأطراف المستخدمة لهاته القوائم عن صدق وموثوقية المعلومات المنشورة فيها.

1 – اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: يشمل نظام الرقابة الداخلية على خطة تنظيمية تختص بإنشاء مجموعة من علميات المراقبة المختلفة على الجوانب الإدارية والتنظيمية والعمل المحاسبي وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة وضمان سير أعمالها. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية**: تكمن أهمية الرقابة الداخلية في التقليص من المخاطر واكتشاف التلاعبات والتي من شانها أن تحول دون تحقيق الأهداف المضبوطة والمتعهد بها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.
- **الفرضية الثالثة**: يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية حيث أن كل ما كان هذا النظام جيد كل ما كانت القوائم المالية تمتاز بالمصداقية وتعبر عن الصورة الحقيقة المؤسسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

2 – نتائج الدراسة النظرية:

توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إيضاحها فيما يلي:

- أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية المتواجدة في القوائم المالية مرتبط بمستوى كفاءة الرقابة الداخلية وهذا يعود إلى أن الرقابة ذات جودة عالية تسمح باكتشاف المخالفات والأخطاء الجوهرية والتقرير عنها.
- مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم وبعد تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية تبين أن لهذا الأخير دور هام في تعزيز الثقة في القوائم المالية.

- أن الرقابة هي مجموعة من الضوابط الداخلية التي تقوم بها المنشأة لحماية أصولها والتحقيق من مصداقية وصحة السجلات المحاسبية السنوية.
- تتأثر عملية إعداد القوائم المالية بنظام الرقابة الداخلية حيت أن كل ما كان هذا النظام فعال كل ما قل احتمال وقوع الغش والتلاعبات عند عملية إعدادها.
- هناك علاقة وطيدة بين الرقابة الداخلية وجودة القوائم المالية.

3 – نتائج الدراسة التطبيقية:

- إعطاء صورة عامة وواضحة عن المؤسسة وذلك من خلال هيكلها التنظيمي الذي يوضح أو يختصر مهام كل قسم من أقسام المؤسسة (قسم المحاسبة قسم الفلاحة وقسم المالية) وكل مصلحة من مصالح المؤسسة (مصلحة النظافة مصلحة الإعلام الآلي مصلحة التموين والإنتاج..الخ)
- من خلال أسئلة المقابلة المتعلقة بالرقابة الداخلية على كل من المشتريات والمبيعات. المخزون والإنتاج. المقبوضات والمدفوعات النقدية ورواتب الأجور لاحظنا أن هناك نظام رقابة فعال وتقسيم الأعمال حسب الاختصاص وتنظيمها وتسجيل العمليات بطريقة مطابقة لما يحدث فعلا في المؤسسة.
- اعتماد المؤسسة على نظام الإعلام الآلي والذي يساعد في سرعة معالجة البيانات وزيادة تحسين تطور الوضع في المؤسسة.

4 – التوصيات والاقتراحات:

- على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر أن تكون على دراية بجميع التطورات العالمية لنظام الرقابة الداخلية وكل ما هو جديد عليه وذلك من اجل زيادة تفعيل هذا النظام بشكل متطور أكثر.
- ضرورة تعيين متخصص ذو خبرة وكفاءة عالية في مجال الرقابة الداخلية من اجل الحصول على قوائم مالية تمتاز بالمصداقية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

- نوفل سمايلي ،فضيلة بوطورة، نظام الرقابة الداخلية، عمان، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2020.

– المذكرات والاطروحات:

- وجدان علي احمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، الجزائر3، مذكرة ماجيستر المحاسبة والتدقيق،2009-2010.
- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف-2013-2014.
- لعزلي كمال، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة و مالية، جامعة فرحات عباس-سطيف-،2022-2023.
- الياس بدوي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة اثر التضخم من القوائم المالية، ماجيستر المحاسبة و الجباية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-2011-2012.
- احططاش نشيدة، اثر جودة التدقيق الخارجي على موثوقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف -1-، 2016-2017.
- عمروش صابرينة، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، تدقيق ومراقبة، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، 2022
- محمد حيدر موسى شعت، اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، ماجيستر المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2017.

- **المداخلات والمجلات:**

– عبد العزيز، بلمداني محمد، حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد04 العدد02 جامعة البليدة(2).
– احططاش نشيدة، اثر جودة التدقيق الخارجي على موثوقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف -1-، 2016-2017.

- روتال عبد القادر، اثر قيود القياس المحاسبي على تقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد16، العدد ديسمبر2023، جامعة ابن خلدون-تيارت-(الجزائر)،2023.
- زبير عياش، يوسف خلف الله، قويدر معاش، انعكاسات المحاسبة الابتكارية على قواعد التقييم و القياس المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد19، العدد02،2019،جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-(الجزائر).
- سعاد ضمضمة، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ودوره في تحقيق جودة القوائم المالية،مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد84، العدد04، جامعة احمد دراية-ادرار-(الجزائر)2020.
- بن عايش فاطمة، التدقيق الداخلي كأداة لتحقيق جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، المجلد15، العدد02، جامعة المسيلة2022.
- جدي سمراء، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- 2016

- **المواقع الالكترونية:**

- بدرا عاشور، ذبيح هشام، آليات تطبيق المعيار الحاسبي الدولي الأول، عرض القوائم المالية،(المتاح على الموقع الالكتروني التالي www.asjp.cerist.dz:تم الإطلاع عليه بتاريخ 24 أفريل2024 بتوقيت 12:32
- سحر عبد سميع محمود، أثر جودة القوائم على تكلفة أموال ملكية) متاح على الموقع الإلكتروني التالي // : https: Ekb.eg .journals .asjbتم الإطلاع عليه بتاريخ 24 أفريل 2024 بتوقيت 10:53
- بلقاضي طاهر لمين، كمال بن موسى، رأي وتقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية وفق معيار المراجعة الدولي رقم-700-(المتاحعلىالموقع الإلكتروني التالي www.asjp.cerist.dz :تم الإطلاع عليهبتاريخ26أفريل2024بتوقيت13:10.

- **باللغة الاجنبية:**

Internal Control—Integrated Frameworkk
-COSO Internal Control – Integrated Framework (2013)
HOW Useful Is It for Banks to Analyze FinanciaStatements

قائمة الملاحق

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice clos le

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		
Autres capitaux propres – Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	0,00	0,00
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	0,00	0,00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts		
Autres dettes		
Trésorerie Passif		
TOTAL III	0,00	0,00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	0,00	0,00

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			0,00		0,00
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			0,00		0,00
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		0,00		0,00	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			0,00		0,00
Charges de personnel					
Impôts et taxes et versements assimilés					
IV-Excédent brut d'exploitation			0,00		0,00

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		0,00		0,00
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		0,00		0,00
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		0,00		0,00

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

1/ Tableau des mouvements des stocks :

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises				0,00
Matières et fournitures				0,00
Autres approvisionnements				0,00
Encours de production de biens				0,00
Encours de production de services				0,00
Stocks de produits				0,00
Stocks provenant d'immobilisations				0,00
Stocks à l'extérieur				0,00
TOTAL	0,00	0,00	0,00	0,00

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée :

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du | | au |

3/ Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services:

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	
Etudes et recherches	
Documentation et divers	
Transports de biens et transport collectif du personnel	
Frais postaux et de télécommunications	
Services bancaires et assimilés	
Cotisations et divers	
TOTAL (1)	0,00
Charges de personnel	
Rémunérations du personnel	
Rémunérations de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	
Cotisations aux organismes sociaux	
Charges sociales de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnels	
TOTAL (2)	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffres d'affaires	
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats	
TOTAL (3)	0,00
TOTAL (1) +(2) +(3)	0,00

4/ Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Moins values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Perte sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités	
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	0,00
Autres produits opérationnels	**Montants**
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrée sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	0,00

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecarts (1) – (2)
Goodwill				0,00		0,00
Immobilisations incorporelles				0,00		0,00
Immobilisations corporelles				0,00		0,00
Participations				0,00		0,00
Autres actifs financiers non courants				0,00		0,00
TOTAL	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			0,00
Immobilisations incorporelles			0,00
Immobilisations corporelles			0,00
Participations			0,00
Autres actifs financiers non courants			0,00
TOTAL	0,00	0,00	0,00

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins value) au cours de l'exercice :

Nature des immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	Amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value
				0,00			
				0,00			
				0,00			
				0,00			
				0,00			
				0,00			
				0,00			

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs :

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de L'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexe)				0,00
-Pertes de valeurs sur créances (1)				0,00
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				0,00
-Provisions pour pensions et obligations similaires				0,00
-Provisions sur litiges				0,00
-Autres provisions liées au personnel				0,00
-Provisions pour impôts.				0,00
-Autres provisions à détailler sur états annexes				0,00
TOTAL	0,00	0,00	0,00	0,00

(1) A détailler en tableau 8/1
(2) A détailler en tableau 8/2

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

8/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances :

Désignation des débiteurs	Valeur de la créance	Perte de valeur constituée

8/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales :

Filiales	Valeur nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable
			0,00
			0,00
			0,00
			0,00

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	**Bénéfice**	
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	
	Impôt différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations (*)		
	Total des réintégrations	0,00
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions (*)		
	Total des déductions	0,00
IV. Déficits antérieurs à déduire (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
	Total des déficits à déduire	0,00
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

10/ Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-A) :

		Montants
Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)	
	Résultat de l'exercice N-1	
	Prélèvements sur réserves (à détailler)	
	TOTAL	0,00
Affectation	Réserves (à détailler)	
	Augmentation du capital	
	Dividendes	
	Report à nouveau (à détailler)	
	TOTAL	0,00

11/ Tableau des participations (filiales et entités associées) :

Filiales et entités associées	Capitaux propres	Dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat Dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptable des titres détenus
Filiales :							
- Entité A			0,00%				
- Entité B			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
Entités associées							
- Entité 1			0,00%				
- Entité 2			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				
-.....			0,00%				

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice du		au	

12/ Commissions et courtages, redevances, honoraires, sous-traitance, rémunérations diverses et frais de siège :

Désignation des personnes bénéficiaires	Numéro d'identifiant fiscal	Adresse	Montant perçu

13/ Taxe sur l'activité professionnelle :

Lieu de payement de la TAP	Chiffre d'affaires imposable Par commune	Chiffre d'affaires exonéré	TAP acquittée

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F

Désignation de l'entreprise :.....
.....
Activité :.....
Adresse :.....
.....

Exercice clos le

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles			0,00	
Immobilisations corporelles				
Terrains			0,00	
Bâtiments			0,00	
Autres immobilisations corporelles			0,00	
Immobilisations en concession			0,00	
Immobilisations encours			0,00	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants			0,00	
Impôts différés actif			0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT	0,00	0,00	0,00	0,00
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours			0,00	
Créances et emplois assimilés				
Clients			0,00	
Autres débiteurs			0,00	
Impôts et assimilés			0,00	
Autres créances et emplois assimilés			0,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	
Trésorerie			0,00	
TOTAL ACTIF COURANT	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF	0,00	0,00	0,00	0,00

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جوانب نظام الرقابة الداخلية ودورها في تعزيز المصداقية في القوائم المالية وخاصة بالنسبة لمستخدميها، ومن أجل ذلك حاولنا في هذه الدراسة معالجة الإشكالية والتي مفادها "**ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية؟** وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بدراسة نظرية والتي اعتمدنا فيها على المنهج الوصفي بمساعدة مجموعة من المراجع "مجلات. مقالات .اطروحات وغيرها "ودراسة تطبيقية في مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم والتي اعتمدنا فيها على المنهج التحليلي وذلك عن طريق مقابلة والتي تضم مجموعة من الأسئلة طرحت على عمال هذه المؤسسة والتي ساعدتنا في معرفة أثر الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن لنظام الرقابة الداخلية دور فعال في جودة القوائم المالية في هذه المؤسسة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، القوائم المالية، جودة القوائم المالية، عرض القوائم المالية، المدقق الداخلي.

Abstract:

This study aimed to identify the aspects of the internal control system and its role in enhancing the credibility of the financial statements, especially for their users. For that, we tried in this study to address the problem, which is: “What is the role of the internal control system in improving the quality of the financial statements?” To answer this problem, we With a theoretical study in which we relied on the descriptive approach with the help of a group of references (magazines, articles, dissertations, etc.), and an applied study in the Malbna Sahel Foundation in the state of Mostaganem, in which we relied on the analytical approach, through an interview, which includes a set of questions posed to the workers of this institution, which It helped us know the impact of internal control on the quality of financial statements.

This study concluded that the internal control system has an effective role in the quality of the financial statements in this institution through evaluating the internal control system.

Keywords: internal control, financial statements, quality of financial statements, presentation of financial statements, internal auditor.